جامعة الدكتور يحي فارس – المدية

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

أثر التكاليف التشغيلية على ربحية المؤسسات –دراسة قياسية لعينة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر لفترة 2018 الى 2024

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالب:

- بن مطير ياسين

تحت إشراف:

- د مختفي حميدة

أمام اللجنة المكونة من السادة:

ا.د . رميدي عبد الوهاب	رئيسا
د. مختفي حميدة	مشرفا
د. كفايفي حسام	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/ 2026


بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

الحمد لله سبحانه وتعالى الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل وإخراجه إلى حيز الوجود.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذة المشرفة "مختفي حميدة" على هذا العمل، على ما قدمه(ها) من توجيهات علمية وملاحظات قيمة ومتابعة مستمرة كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر إلى جميع أساتذتي الكرام الذين ساهموا في تكويني العلمي والمعرفي طوال سنوات الدراسة.

وأتقدم بالشكر إلى المؤسسة محل الدراسة وكل من ساعدني في جمع المعلومات وتقديم التسهيلات اللازمة لإتمام هذا العمل.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى عائلتي وأصدقائي وكل من قدم لي الدعم والمساندة ولو بكلمة طيبة.

وفي الأخير، أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به الجميع.

اهداء

الحمد لله الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى الناس في حياتي، إلى والديّ الكريمين، اللذين كانا سندي ودعمي في كل مراحل حياتي، فلهما مني كل الحب والامتنان والتقدير، راجيةً من الله أن يحفظهما ويجزيهما عني خير الجزاء.

إلى أساتذتي الأفاضل الذين أناروا طريقي بالعلم والمعرفة، وكان لتوجيهاتهم وإرشاداتهم الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل.

إلى أفراد عائلتي الذين قدموا لي الدعم والتشجيع.

إلى أصدقائي وزملائي الذين شاركوني لحظات الدراسة والتعب وكانوا مصدر تحفيز ومساندة.

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

إليكم جميعًا أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

Table des matières

الشكر والتقدير .....
اهداء.....
فهرس المحتويات:.....
مقدمة .....أ
إشكالية الدراسة .....أ
الأسئلة الفرعية .....أ
فرضيات الدراسة.....أ
أهمية الدراسة .....ب
أهداف الدراسة .....ب
منهج الدراسة .....ب
الفصل الأول: الإطار النظري للتكاليف التشغيلية والربحية 2
تمهيد 2
المبحث الأول: التكاليف التشغيلية 3
المطلب الأول: مفهوم التكاليف التشغيلية وأنواعها 3
الفرع الأول: مفهوم التكاليف التشغيلية 3
الفرع الثاني: أنواع التكاليف التشغيلية 3
المطلب الثاني: مكونات التكاليف التشغيلية 4
المطلب الثالث: طرق قياس التكاليف التشغيلية في المؤسسةالاقتصادية 5
المبحث الثاني: ربحية الشركات.....7
المطلب الأول: مفهوم الربحية وأهميتها.....8
الفرع الأول: مفهوم الربحية 8
الفرع الثاني: الربح.....9

فهرس المحتويات

الفرع الثالث: أهمية الربحية 10
المطلب الثاني: مؤشرات قياس الربحية 12
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الربحية 16
خاتمة الفصل 20
الفصل الثاني:العلاقة بين التكاليف التشغيلية والربحية 23
تمهيد 23
المبحث الأول: تأثير التكاليف التشغيلية على أداء المؤسسة 24
المطلب الأول: تأثير التكاليف التشغيلية على المبيعات والإنتاج 24
المطلب الثاني: إدارة التكاليف التشغيلية وتحسين الأداء 24
المطلب الثالث: استراتيجيات تخفيض التكاليف دون التأثير على الجودة 25
المبحث الثاني: أثر التكاليف التشغيلية على ربحية المؤسسات الاقتصادية 27
المطلب الأول: تحليل العلاقة بين التكاليف التشغيلية والربحية 27
المطلب الثاني: نماذج نظرية تشرح تأثير التكاليف على الربح 28
المطلب الثالث: دراسات سابقة حول الموضوع 32
الفصل الثالث : نموذج قياس أثر التكاليف التشغيلية على ربحية الشركات 38
تمهيد 38
المبحث الأول: الإطار القياسي المتبع في التحليل 39
المطلب الأول: مفهوم نماذج البانل 39
المطلب الثاني: نماذج البانل الساكنة 39
المبحث الثاني : تحديد الشكل الرياضي للنموذج 44
المبحث الثالث: تقدير النموذج القياسي وعرض النتائج. 44
المطلب الأول : تحليل متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع 44
المطلب الثاني: تقدير نماذج بيانات البانل الساكن والمفاضلة بينها وتحليل النتائج 48
خلاصة الفصل 53

فهرس المحتويات

الخاتمة 55

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التكاليف التشغيلية على ربحية المؤسسات الاقتصادية من خلال دراسة قياسية لعينة من الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2024. تنطلق الدراسة من اعتبار أن التحكم في التكاليف التشغيلية يُعد من العوامل الأساسية التي تؤثر على الأداء المالي واستدامة النشاط الاقتصادي داخل المؤسسات، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية وارتفاع مستويات المنافسة. واعتمدت الدراسة على توظيف المنهج القياسي بالاستناد إلى بيانات مالية مستخرجة من القوائم والتقارير السنوية للشركات محل الدراسة، بهدف قياس طبيعة العلاقة بين التكاليف التشغيلية ومؤشرات الربحية.

وقد ركزت الدراسة على تحليل أثر عناصر التكاليف التشغيلية المختلفة، مثل تكاليف الأجور، وتكاليف الإدارة والتسويق، والمصاريف التشغيلية الأخرى، على مؤشرات الربحية المتمثلة في هامش الربح والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. كما تم الاعتماد على نماذج الانحدار القياسي لاختبار قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

وأظهرت النتائج وجود تأثير معنوي للتكاليف التشغيلية على ربحية المؤسسات، حيث يؤدي الارتفاع غير المدروس في التكاليف إلى تراجع مستويات الربحية، بينما يساهم التحكم الفعّال فيها في تحسين الأداء المالي ورفع القدرة التنافسية للمؤسسات. وتوصي الدراسة بضرورة اعتماد سياسات رشيدة لإدارة التكاليف وتحسين كفاءة استغلال الموارد لضمان تحقيق نتائج مالية مستدامة.

الكلمات المفتاحية التكاليف التشغيلية – الربحية – الدراسة القياسية – بورصة الجزائر.

Résumé :

Cette étude vise à analyser l’impact des coûts d’exploitation sur la rentabilité des entreprises à travers une étude économétrique portant sur un échantillon de sociétés cotées à Bourse d’Alger durant la période allant de 2018 à 2024.

L’étude part du principe que la maîtrise des coûts d’exploitation constitue l’un des facteurs essentiels influençant la performance financière et la pérennité de l’activité économique au sein des entreprises, notamment dans un contexte marqué par les transformations économiques et l’intensification de la concurrence. La recherche s’appuie sur une approche économétrique fondée sur des données financières extraites des états financiers et des rapports annuels des entreprises étudiées afin de mesurer la nature de la relation entre les coûts d’exploitation et les indicateurs de rentabilité.

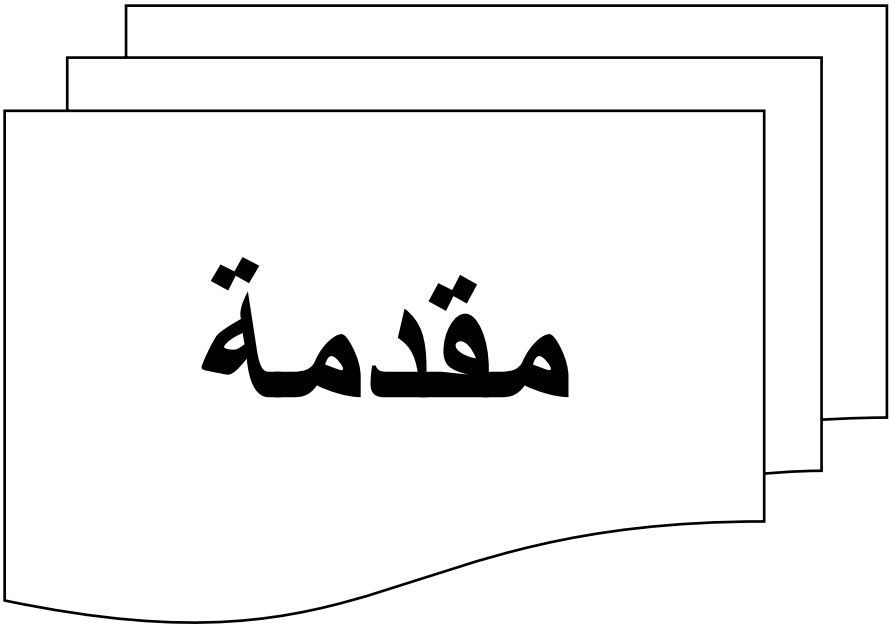
L’étude s’est concentrée sur l’analyse de l’effet des différentes composantes des coûts d’exploitation, telles que les charges salariales, les frais administratifs et commerciaux ainsi que les autres dépenses opérationnelles, sur les indicateurs de

rentabilité représentés par la marge bénéficiaire, le rendement des actifs et le rendement des capitaux propres. Des modèles de régression économétrique ont également été utilisés pour tester la force et l'orientation de la relation entre les variables étudiées.
Les résultats ont montré l'existence d'un effet significatif des coûts d'exploitation sur la rentabilité des entreprises. Une augmentation non maîtrisée des coûts entraîne une diminution des niveaux de rentabilité, tandis qu'une gestion efficace des coûts contribue à améliorer la performance financière et à renforcer la compétitivité des entreprises. L'étude recommande ainsi l'adoption de politiques rationnelles de gestion des coûts et l'amélioration de l'efficacité dans l'utilisation des ressources afin d'assurer des résultats financiers durables.
Mots-clés : Coûts d'exploitation – Rentabilité – Étude économétrique – Bourse d'Alger.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of operating costs on corporate profitability through an econometric study conducted on a sample of companies listed on the Algiers Stock Exchange during the period from 2018 to 2024. The study is based on the assumption that controlling operating costs is one of the key factors affecting financial performance and the sustainability of business activities, particularly in light of economic transformations and increasing market competition. The research adopted an econometric approach based on financial data extracted from annual reports and financial statements of the selected companies to measure the nature of the relationship between operating costs and profitability indicators.
The study focused on analyzing the impact of various operating cost components, including labor costs, administrative and marketing expenses, and other operational expenditures, on profitability indicators represented by profit margin, return on assets, and return on equity. Econometric regression models were also employed to test the strength and direction of the relationship between the variables under study.
The findings revealed a significant impact of operating costs on corporate profitability. Uncontrolled increases in operating costs lead to declining profitability levels, whereas effective cost management contributes to improving financial performance and enhancing companies' competitiveness. Therefore,

the study recommends adopting rational cost management policies and improving resource utilization efficiency to ensure sustainable financial outcomes.
Keywords: Operating Costs – Profitability – Econometric Study – Algiers Stock Exchange.


مقدمة

مقدمة

تواجه المؤسسات الاقتصادية في ظل البيئة التنافسية الحديثة تحديات كبيرة تتعلق بتحقيق التوازن بين التحكم في التكاليف التشغيلية وتعظيم الربحية، حيث أصبحت إدارة التكاليف من أهم الأدوات الاستراتيجية التي تعتمد عليها المؤسسات لضمان الاستمرارية والبقاء في السوق. فالتكاليف التشغيلية، سواء كانت ثابتة أو متغيرة، تؤثر بشكل مباشر على الأداء المالي، إذ أن أي ارتفاع غير مبرر فيها يؤدي إلى تآكل الأرباح، في حين أن التحكم الفعّال فيها يساهم في تحسين الكفاءة وزيادة العوائد.

ومع تطور الأساليب المحاسبية وظهور نماذج حديثة في تحليل التكاليف، أصبح من الضروري دراسة العلاقة بين التكاليف التشغيلية والربحية بشكل علمي وقياسي، خاصة في المؤسسات المدرجة في البورصة التي تخضع لمتغيرات اقتصادية ومالية معقدة. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل هذه العلاقة وتحديد طبيعتها ومدى تأثيرها على الأداء المالي للمؤسسات.

إشكالية الدراسة

في ظل تزايد حدة المنافسة وارتفاع تكاليف التشغيل، تواجه المؤسسات صعوبة في تحقيق مستويات ربحية مستقرة، مما يطرح تساؤلاً حول مدى تأثير التكاليف التشغيلية على الربحية، وكيف يمكن إدارتها بفعالية لتحقيق أفضل أداء مالي.

السؤال الرئيسي

ما مدى تأثير التكاليف التشغيلية على ربحية المؤسسات الاقتصادية؟

الأسئلة الفرعية

- ما طبيعة العلاقة بين التكاليف التشغيلية والربحية في المؤسسات الاقتصادية؟
- كيف تؤثر التكاليف التشغيلية على المبيعات والإنتاج؟
- ما هي أهم الأساليب والاستراتيجيات المعتمدة لإدارة التكاليف التشغيلية؟
- إلى أي مدى تساهم نماذج تحليل التكاليف في تحسين الربحية؟

فرضيات الدراسة

- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التكاليف التشغيلية وربحية المؤسسات الاقتصادية .
- تؤثر التكاليف التشغيلية بشكل مباشر على حجم المبيعات ومستوى الإنتاج .
- تساهم الإدارة الفعالة للتكاليف التشغيلية في تحسين الأداء المالي وزيادة الربحية .
- تعتمد المؤسسات الناجحة على نماذج حديثة لتحليل التكاليف من أجل تعظيم أرباحها .

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوعًا حيويًا يرتبط مباشرة بالأداء المالي للمؤسسات، حيث تساعد في:

- إبراز دور التكاليف التشغيلية في تحديد مستوى الربحية .
- تمكين متخذي القرار من فهم أفضل لآليات التحكم في التكاليف .
- تقديم إطار تحليلي يساعد المؤسسات على تحسين كفاءتها التشغيلية .

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل العلاقة بين التكاليف التشغيلية والربحية .
- تحديد أثر التكاليف التشغيلية على الأداء المالي للمؤسسات .
- دراسة أساليب إدارة التكاليف وتحسين الكفاءة التشغيلية .
- تقديم توصيات عملية لتعظيم الربحية .

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض المفاهيم النظرية المتعلقة بالتكاليف التشغيلية والربحية، وتحليل العلاقة بينهما، لاختبار الفرضيات والوصول إلى نتائج دقيقة تدعم موضوع البحث.

الدراسات السابقة

دراسة زواويد لزهاري وقريشي بلقاسم (2019 (بعنوان» :أثر نسب كفاية وكفاءة التدفقات النقدية التشغيلية على ربحية المؤسسات الصناعية الجزائرية: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات خلال الفترة 2011– 2015«، منشورة في *مجلة المنهل الاقتصادي* .

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر المؤشرات المرتبطة بالتدفقات النقدية التشغيلية على ربحية المؤسسات الصناعية الجزائرية، وذلك بالاعتماد على عينة مكوّنة من 60مؤسسة صناعية خلال الفترة الممتدة من 2011إلى 2015 . واعتمد الباحثان على المنهج القياسي باستخدام نماذج بيانات البانل (Panel Data) وتحليل البيانات بواسطة برنامج Eviews 09لقياس العلاقة بين المتغيرات التشغيلية ومؤشرات الربحية .

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر متفاوت لبعض مؤشرات النشاط التشغيلي على ربحية المؤسسات، حيث أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي لصافي التدفقات النقدية التشغيلية وبعض نسب الكفاءة التشغيلية على مؤشرات الربحية،

في حين لم تظهر بعض المؤشرات الأخرى تأثيرًا ذا دلالة إحصائية. وأكدت الدراسة أن تحسين إدارة الجوانب التشغيلية ينعكس إيجابًا على الأداء المالي للمؤسسات[1] .

[1] - زواويد لزهاري، قريشي بلقاسم، أثر نسب كفاية وكفاءة التدفقات النقدية التشغيلية على ربحية المؤسسات الصناعية الجزائرية: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات خلال الفترة 2011–2015، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد الأول، 2019،

الفصل الأول:
الإطار النظري للتكاليف التشغيلية والربحية

الفصل الأول: الإطار النظري للتكاليف التشغيلية والربحية

تمهيد

يشكل هذا الفصل دراسة معمقة للتكاليف التشغيلية وأثرها على الربحية في المؤسسات الاقتصادية، باعتبارها من العناصر المحورية التي تحدد كفاءة الأداء المالي والقدرة التنافسية للمؤسسات. فالتكاليف التشغيلية تمثل مجموع الموارد المالية التي تنفق على الإنتاج أو تقديم الخدمات، ويؤثر التحكم بها على القدرة على تحقيق أرباح مستدامة. كما أن معرفة طرق قياس التكاليف المختلفة، سواء كانت التكاليف التفصيلية، على أساس الوقت، القائمة على القيمة، التحليل الهيكلي، أو المحوسبة، تساعد الإدارة على اتخاذ قرارات مالية واستراتيجية سليمة. بالإضافة إلى ذلك، يتناول الفصل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الربحية، مثل الإنتاجية والكفاءة التشغيلية، هيكل رأس المال، المنافسة في السوق، الظروف الاقتصادية العامة، والتشريعات الحكومية. يهدف هذا الفصل إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية ربط إدارة التكاليف بالتخطيط الاستراتيجي لتحقيق أعلى مستوى من الربحية وضمان استدامة المؤسسة في بيئة اقتصادية متغيرة.

المبحث الأول: التكاليف التشغيلية

المطلب الأول: مفهوم التكاليف التشغيلية وأنواعها

الفرع الأول: مفهوم التكاليف التشغيلية

تُعرّف التكاليف التشغيلية بأنها مجموع النفقات التي تتحملها المؤسسة في إطار مزاولة نشاطها اليومي، والتي تشمل مختلف المصاريف المرتبطة بالإنتاج أو تقديم الخدمات، مثل الأجور، المواد الأولية، والطاقة.[1]

كما تُعرّف بأنها التكاليف الدورية التي تُنفق بصفة مستمرة لضمان السير العادي لنشاط المؤسسة، وهي تختلف عن التكاليف الاستثمارية التي ترتبط بإنشاء أو توسيع المشاريع.

وتُعتبر كذلك التكاليف المرتبطة باستخدام الموارد الاقتصادية داخل المؤسسة، والتي تهدف إلى تحقيق الإيرادات، حيث تُستخدم كمؤشر لقياس الكفاءة التشغيلية وتقييم الأداء المالي.[2]

كما تشير التكاليف التشغيلية إلى كافة المصاريف التي تتحملها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة من أجل تحقيق نشاطها الأساسي، وتُعد أداة مهمة في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية.[3]

من خلال التعريفات السابقة، يمكن القول إن التكاليف التشغيلية تمثل مجموع النفقات التي تتحملها المؤسسة بشكل مستمر ودوري من أجل ضمان سير نشاطها الأساسي، وتشمل مختلف عناصر الإنتاج والخدمات. كما تُعد هذه التكاليف أداة أساسية في تحليل الأداء المالي واتخاذ القرارات، إذ تساهم في تحديد مستوى الكفاءة التشغيلية وتحقيق الربحية، إضافة إلى دورها في التخطيط والرقابة داخل المؤسسة.

الفرع الثاني: أنواع التكاليف التشغيلية

تُصنّف التكاليف التشغيلية إلى عدة أنواع وفقًا لسلوكها وعلاقتها بحجم النشاط، وهو ما يساعد المؤسسة على تحليل تكاليفها والتحكم فيها بشكل فعّال.

تُعتبر التكاليف الثابتة من أهم أنواع التكاليف التشغيلية، وهي تلك التي تبقى مستقرة نسبيًا رغم تغير حجم الإنتاج، مثل الإيجارات ورواتب الموظفين الإداريين، حيث لا تتأثر مباشرة بمستوى النشاط خلال الأجل القصير:[4].

---

[1] –مسعي، سمير. (2016). المحاسبة عن تكاليف التشغيل في البنوك – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR). مجلة الاقتصاد الصناعي، 06(02)، ص 434.

[2]– أحمد حنفي فرج حنفي، وآخرون. (2025). إطار مقترح لقياس تكاليف التشغيل في ظل نظام الإنتاج المعجل. مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية، 05(01)، ص 220.

[3] – البشير محمد. (2019). أسلوب التكلفة على أساس النشاط ودوره في الرقابة على التكاليف. جامعة المسيلة، ص 32.

[4]– درويش، محمد حسن. (2018) .*محاسبة التكاليف: مدخل إداري* .دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص 87.

أما التكاليف المتغيرة فهي التكاليف التي تتغير طرديًا مع حجم الإنتاج، حيث تزداد بزيادة النشاط وتنخفض بانخفاضه، ومن أمثلتها تكاليف المواد الأولية والأجور المباشرة، وهي تعكس العلاقة المباشرة بين التكلفة ومستوى الإنتاج[1].

كما تشمل التكاليف التشغيلية التكاليف المختلطة (شبه المتغيرة)، وهي التي تتكون من جزء ثابت وجزء متغير، مثل تكاليف الكهرباء والماء، حيث تحتوي على حد أدنى ثابت بالإضافة إلى تكلفة ترتبط بحجم الاستهلاك[2].

يمكن تقسيم التكاليف التشغيلية إلى تكاليف مباشرة وغير مباشرة، حيث تمثل التكاليف المباشرة تلك التي يمكن تحميلها مباشرة على المنتج أو الخدمة، بينما التكاليف غير المباشرة هي التي يصعب ربطها بوحدة إنتاج معينة وتحتاج إلى أسس توزيع مناسبة[3].

انطلاقًا مما سبق، يتضح أن التكاليف التشغيلية تتنوع إلى عدة أصناف أساسية، تشمل التكاليف الثابتة والمتغيرة والمختلطة، بالإضافة إلى التكاليف المباشرة وغير المباشرة. ويساعد هذا التصنيف على فهم سلوك التكاليف داخل المؤسسة، مما يمكّن الإدارة من تحسين التخطيط المالي، وتعزيز الرقابة، واتخاذ قرارات فعّالة تهدف إلى تخفيض التكاليف وتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

المطلب الثاني: مكونات التكاليف التشغيلية

تتكون التكاليف التشغيلية من مجموعة من العناصر الأساسية التي تعكس مختلف النفقات المرتبطة بممارسة النشاط العادي للمؤسسة، وتختلف هذه المكونات حسب طبيعة النشاط، إلا أنها تبقى ضرورية لضمان استمرارية العملية الإنتاجية وتحقيق الأهداف المسطرة.[4]

❖ **تكلفة المواد الأولية**

تُعدّ تكلفة المواد الأولية من أبرز مكونات التكاليف التشغيلية، حيث تشمل جميع النفقات المتعلقة بشراء المواد التي تدخل مباشرة في إنتاج السلع أو تقديم الخدمات، وتُعتبر من التكاليف التي تتغير بتغير حجم الإنتاج.

---

[1]– الهيتي، خالد أمين. (2017) .*أساسيات محاسبة التكاليف* .دار وائل للنشر، عمان، ص 102.

[2]– نصر، محمد عبد الفتاح. (2019) .*محاسبة التكاليف الصناعية* .دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص 65.

[3] – عبد الله، أحمد محمد. (2020) .*نظم محاسبة التكاليف* .دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 119.

[4] – العبيدي، محمد جاسم. (2015). محاسبة التكاليف. دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ص 74.

❖ **الأجور والرواتب**

كما تمثل الأجور والرواتب عنصرًا أساسيًا في التكاليف التشغيلية، حيث تشمل كافة التعويضات التي تُدفع للعاملين مقابل جهودهم، سواء كانوا عمال إنتاج أو موظفين إداريين، وهو ما يجعلها من أهم عناصر التكلفة داخل المؤسسة.[1]

❖ **مصاريف التشغيل**

وتشمل التكاليف التشغيلية كذلك مصاريف التشغيل المختلفة مثل تكاليف الصيانة والإصلاح، والتي تهدف إلى الحفاظ على جاهزية المعدات والآلات وضمان استمرارية الإنتاج دون انقطاع.

❖ **تكاليف الطاقة**

كما تُعد تكاليف الطاقة من المكونات المهمة للتكاليف التشغيلية، حيث تشمل استهلاك الكهرباء والوقود اللازمين لتشغيل الآلات والمعدات، وتُعد من التكاليف الضرورية المرتبطة بالنشاط الإنتاجي.

❖ **مصاريف التسويق والتوزيع**

ومن جهة أخرى، تشمل التكاليف التشغيلية أيضًا مصاريف التسويق والتوزيع، مثل تكاليف الإعلان والنقل والتخزين، والتي تُسهم في إيصال المنتج إلى المستهلك النهائي وتحقيق الإيرادات.[2]

من خلال ما سبق، يمكن استنتاج أن التكاليف التشغيلية تتكون من مجموعة مترابطة من العناصر تشمل المواد الأولية، الأجور والرواتب، تكاليف الصيانة، مصاريف الطاقة، إضافة إلى تكاليف التسويق والتوزيع. وتمثل هذه المكونات الأساس الذي تعتمد عليه المؤسسة في تحديد تكلفة نشاطها، مما يساعدها على تحسين الكفاءة التشغيلية واتخاذ قرارات مالية رشيدة.

المطلب الثالث: طرق قياس التكاليف التشغيلية في المؤسسةالاقتصادية

تهدف طرق قياس التكاليف التشغيلية إلى تحديد تكلفة كل عملية أو منتج أو خدمة داخل المؤسسة بدقة، وذلك بغرض تحسين التخطيط المالي، واتخاذ القرارات، وتحسين الأداء الاقتصادي بصفة عامة. وتتعدد هذه الطرق بتعدد أهداف المؤسسات ومدى تعقيد نشاطها[3].

أولًا: طريقة التكاليف التفصيلية(Detailed Costing)

تعتمد هذه الطريقة على تحليل كل عنصر من عناصر التكلفة بشكل منفصل، مثل المواد الخام، الأجور، المصاريف

[1] – النسور، إبراهيم عبد الرحمن. (2016). مبادئ محاسبة التكاليف. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص 91.

[2] – عبد الرحيم، محمد حسين. (2019). المحاسبة الإدارية. دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص 205.

[3] – أبو شنب، أحمد. (2019). *محاسبة التكاليف: منهج جديد* .دار الفكر الأكاديمي، القاهرة، ص 98.

العامة، ومصاريف الطاقة، ثم يتم تجميع هذه العناصر للوصول إلى التكلفة الإجمالية للمنتج أو الخدمة. تُعد هذه الطريقة مفيدة جدًا للمؤسسات التي تتميز بتنوع المنتجات أو العمليات الإنتاجية، حيث توفر دقة عالية في معرفة تكلفة كل منتج على حدة. كما تساعد الإدارة على اكتشاف العناصر التي تستهلك موارد كثيرة وغير فعّالة، وبالتالي يمكنها اتخاذ قرارات لتحسين الكفاءة وتقليل الهدر. تعتمد هذه الطريقة أيضًا على تسجيل كل عملية إنتاجية أو خدمة بشكل مفصل، مما يتيح متابعة التكاليف بشكل دوري وتحليل الفروقات بين التكلفة الفعلية والمتوقعة.

ثانيًا: طريقة التكاليف على أساس الوقت (Time-Driven Activity-Based Costing – TDABC)

تُعد هذه الطريقة تطويرًا حديثًا لطريقة التكاليف على أساس النشاط التقليدية، حيث تركز على قياس الوقت المستهلك في كل نشاط من أنشطة المؤسسة بدقة، ومن ثم تحميل هذا الوقت على المنتجات أو الخدمات بناءً على استهلاكها الفعلي لكل نشاط. وتتميز هذه الطريقة بالمرونة والدقة في تحديد التكلفة الحقيقية لكل منتج، لأنها تأخذ بعين الاعتبار اختلاف متطلبات الوقت بين الأنشطة المختلفة، بالإضافة إلى القدرة على تحليل التكاليف في المؤسسات المعقدة أو التي تحتوي على عدة خطوط إنتاج. كما تتيح TDABC للإدارة اكتشاف الأنشطة التي تستهلك موارد أكثر من اللازم والعمل على تحسين كفاءة العمليات أو إعادة توزيع الموارد بشكل أفضل، مما يساهم في تخفيض التكاليف وزيادة الربحية[1].

ثالثًا: طريقة التكاليف القائمة على القيمة(Value-Based Costing)

تركز هذه الطريقة على قياس التكاليف من منظور القيمة التي يقدمها المنتج أو الخدمة للمستهلك، وليس فقط من منظور تكلفة الموارد المستهلكة. بمعنى آخر، تهتم هذه الطريقة بالقيمة المضافة التي يحصل عليها العميل من المنتج أو الخدمة، وتقوم بمقارنة هذه القيمة بالتكلفة الإجمالية لتحديد مدى جدوى الإنتاج وربحيته. تساعد طريقة التكاليف القائمة على القيمة الإدارة على اتخاذ قرارات استراتيجية مهمة، مثل تحديد أسعار البيع المناسبة للمنتجات أو الخدمات، واختيار الأسواق المستهدفة، وتحسين العروض المقدمة للعملاء لتلبية توقعاتهم بأقل تكلفة ممكنة. كما توفر هذه الطريقة صورة أوضح لكيفية استخدام الموارد بشكل فعال لتعظيم القيمة، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة في السوق[2].

[1] -قاسم، سامي. (2020) .إدارة التكاليف بالأنشطة: من النظرية إلى التطبيق .دار البيان للنشر، عمّان، ص 127.

[2] – المنسي، عبد العزيز. (2021) .محاسبة التكاليف وإدارة القيمة .دار الثقافة الجامعية، القاهرة، ص 142.

رابعًا: طريقة التكاليف القائمة على التحليل الهيكلي(Structural Cost Analysis)

تعتمد هذه الطريقة على دراسة وتحليل البنية الداخلية للمؤسسة بشكل دقيق لتحديد جميع العناصر والعمليات التي تساهم في تكوين التكاليف التشغيلية. وتهدف إلى التعرف على المناطق أو العمليات التي يمكن فيها تخفيض النفقات من خلال إعادة تنظيم سير العمل أو تبسيط الإجراءات، أو تحسين استخدام الموارد البشرية والمادية. كما تساعد هذه الطريقة الإدارة على فهم توزيع التكاليف داخل المؤسسة بشكل أفضل، مما يتيح اتخاذ قرارات استراتيجية لتحسين كفاءة التشغيل، وخفض الهدر، وزيادة القدرة التنافسية. بفضل هذا التحليل، يمكن أيضًا توقع تأثير أي تغييرات تنظيمية على التكاليف قبل تنفيذها، وهو ما يجعلها أداة قيمة للرقابة المالية والتخطيط المستقبلي[1].

خامسًا: التكاليف المحوسبة باستخدام نظم المعلومات(Information System Costing)

تعتمد هذه الطريقة على استخدام نظم المعلومات المحاسبية الحديثة وبرامج تخطيط موارد المؤسسة (ERP) لقياس التكاليف التشغيلية بدقة عالية، حيث يتم تسجيل كل عملية إنتاجية أو خدمة تُقدم تلقائيًا مع تحديد تكلفتها مباشرةً. تتيح هذه الطريقة متابعة التكاليف بشكل لحظي، وتحليل الانحرافات بين التكلفة الفعلية والتكلفة المخططة بسرعة وكفاءة. كما تساعد المؤسسات على رصد استخدام الموارد، وتحديد الأنشطة غير الفعّالة، وتقديم تقارير دقيقة للإدارة لدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية. بفضل هذه التقنية، يصبح بالإمكان التعامل مع كميات كبيرة من البيانات التشغيلية وتقديم تحليل متقدم يساهم في تحسين الكفاءة وخفض النفقات وتحقيق أكبر ربحية ممكنة[2].

المبحث الثاني: ربحية الشركات

[1] -المصري، خالد توفيق. (2018). تحليل التكاليف الاقتصادية للمؤسسات .دار الرافدين للطباعة والنشر، بغداد، ص 119.

[2] – الزعبي، يوسف محمود. (2022). التك0نولوجيا في محاسبة التكاليف .دار النهضة العلمية، عمان، ص 88.

تعتبر ربحية الشركات من أهم المؤشرات المالية التي تعكس كفاءة وفاعلية إدارة المؤسسة في تحقيق أهدافها الاقتصادية. فهي تمثل القدرة على توليد الأرباح من الموارد المالية والبشرية المتاحة، وتعكس مدى نجاح الشركة في استغلال أصولها ورأس مالها لتوليد قيمة مضافة للمساهمين وأصحاب المصالح.

تكتسب دراسة ربحية الشركات أهمية كبيرة، ليس فقط من منظور الإدارة الداخلية التي تسعى إلى تحسين الأداء واتخاذ القرارات المالية السليمة، بل أيضًا من منظور المستثمرين والمقرضين والموردين الذين يعتمدون على هذه المؤشرات لتقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق نمو مستدام.

المطلب الأول: مفهوم الربحية وأهميتها

للتعرّف على مفهوم الربحية، لا بدّ من الوقوف عند التمييز بين مفهوم الربح ومفهوم الربحية، إذ يُعدّ الخلط بينهما من الأخطاء الشائعة في التحليل المالي.

الفرع الأول: مفهوم الربحية

يُعدّ مفهوم الربحية من أكثر المفاهيم تعقيدًا وتشعّبًا نظرًا لتعدّد أبعاده وتنوّع مجالات استخدامه. ورغم أنّ التعاريف المقدَّمة لهذا المصطلح قد تبدو متقاربة في ظاهرها، إلا أنّ ذلك لا يعني تطابقها في المضمون أو المحتوى، إذ تختلف باختلاف الزاوية التي يُنظر منها إلى الربحية. ويعود هذا التباين أساسًا إلى اختلاف آراء الباحثين والمستخدمين لهذا المفهوم في تحديد تعريف دقيق وواضح له. ومن أبرز التعاريف الواردة في هذا السياق ما يلي:

تُعرَّف الربحية بأنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركات والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح. فهي تمثل هدفًا أساسيًا تسعى إليه المؤسسات، كما تُعدّ مقياسًا للحكم على كفاءتها سواء على مستوى الوحدة الاقتصادية ككل أو على مستوى وحداتها الجزئية. ويمكن قياس الربحية من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، أو من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمار الذي ساهم في تحقيقها، مع الإشارة إلى أنّ المقصود بالاستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية.[1]

كما تُعرَّف الربحية بأنها مفهوم واسع ومتعدد المجالات، ويُعدّ قياسها مسألة دقيقة لا تكتسب دلالتها إلا إذا نُسبت إلى فترة زمنية مرجعية معينة. ويُطبَّق هذا المفهوم على كل نشاط اقتصادي تُستخدم فيه الإمكانيات المادية

[1]– مقيمح صبري، «محددات الربحية في البنوك التجارية»، مجلة الحقيقة، العدد 12، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2011، ص 181.

والبشرية والمالية، حيث تعبّر الربحية عن العلاقة بين النتيجة المحققة والإمكانيات المستعملة في تحقيقها، وتُعدّ بذلك مقياسًا نقديًا لمدى الفعالية.[1]

ويركّز تعريف آخر على اعتبار الربحية الكفاءة الذاتية للمؤسسة في إعادة الإنتاج المالي، أي أنها مقياس لقدرة المؤسسة على تسيير مواردها المالية بكفاءة وتحقيق عوائد منها.[2]

يمكن القول إن الربحية تمثل الهدف الرئيسي الذي تسعى جميع المؤسسات إلى تحقيقه، باعتبارها مؤشرًا جوهريًا على كفاءة الأداء وحسن استغلال الموارد.

الفرع الثاني: الربح

للربح عدة مفاهيم تختلف باختلاف الزاوية التي يُنظر منها إليه، ويمكن عرض أهمها فيما يلي:

أولًا: المفهوم المالي للربح

يُعرَّف الربح في علم الإدارة المالية بأنه ذلك العائد الذي لا يقل عن مستوى الأرباح المتحققة في المشاريع المماثلة التي تتعرض لنفس درجة المخاطر. ولتحقيق ذلك، يتعين على الإدارة المالية الحصول على الأموال اللازمة بأقل تكلفة ممكنة وبأدنى مستوى من المخاطر، ثم استثمارها بطريقة تمكّن من تحقيق عوائد مرضية لا تقل عما يمكن أن يحققه المساهمون من استثمار أموالهم في مشاريع بديلة ذات مستوى مخاطرة مماثل. ويرتبط هذا المفهوم ارتباطًا وثيقًا بفكرة تكلفة الفرصة البديلة ومدى جدوى توجيه الأموال إلى مجال استثماري معين دون غيره.[3]

ثانيًا: المفهوم الاقتصادي للربح

يتناول المفهوم الاقتصادي للربح ثلاثة أبعاد رئيسية درج الأدب الاقتصادي على مناقشتها:

الأول هو الربح المعنوي، ويتمثل في درجة الإشباع أو الرضا الذي يحصل عليه الفرد خلال فترة زمنية معينة نتيجة استهلاكه للسلع والخدمات.

الثاني هو الربح الحقيقي، ويُقصد به مقدار السلع والخدمات التي يستهلكها الفرد لإشباع حاجاته ورغباته، أي ما يعبر عن القوة الشرائية الحقيقية للدخل.

---

[1]- Pierre Conso, *La gestion financière de l'entreprise*, 7ème édition, Dunod Entreprise, Paris, 1985, p. 203.

[2]- A. Larbi, *Analyse financière de l'entreprise et éléments de décisions à court terme*, mémoire de fin d'études pour l'obtention de la licence en finance, Université d'Oran, 1983/1984, p. 232

[3]–محمد الطيب موسى القذافي، **محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية**، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، 2011، ص ص 11–12.

الثالث هو الربح النقدي، ويتمثل في صافي التدفقات النقدية التي يحصل عليها الفرد خلال فترة معينة لتغطية حاجاته الاستهلاكية.

ورغم أهمية هذه المفاهيم الثلاثة، إلا أن لكل منها مزايا وعيوبًا؛ فالربح المعنوي يصعب قياسه نظرًا لذاتية الحاجات الإنسانية وتعدد مستويات إشباعها، بينما يمكن قياس الربح النقدي بسهولة نسبية، لكنه لا يأخذ بعين الاعتبار التغيرات في القوة الشرائية للنقود. أما الربح الحقيقي فيُعدّ أكثر تعبيرًا عن الواقع المعيشي، لكنه يتأثر بتقلبات الأسعار ومستويات التضخم.

ثالثًا: المفهوم المحاسبي للربح

على الرغم من وجود اتفاق عام على أن الاقتصاد والمحاسبة من العلوم المترابطة، وأن كليهما يهتم بأنشطة منظمات الأعمال ويتعاملان مع متغيرات متشابهة ويؤكدان ضرورة قياس الأحداث المالية للمنشآت، إلا أنهما يختلفان في توقيت إظهار الربح وفي أساليب قياسه. وباختلاف وسيلة القياس تختلف النتائج النهائية.

وقد أثار ذلك جدلًا واسعًا حول الأهمية النسبية لكل من قائمة الدخل والميزانية في تحديد الربح؛ فأنصار مدخل الميزانية يرون أن الربح يتمثل في الزيادة في حقوق الملكية خلال فترة معينة (أي الزيادة في صافي الأصول)، في حين يرى أنصار مدخل قائمة الدخل أن الربح يُحدد من خلال مقابلة الإيرادات بالمصروفات الخاصة بالفترة نفسها للوصول إلى صافي نتيجة النشاط.[1]

الفرع الثالث: أهمية الربحية

يهدف تحليل الربحية إلى تحديد الوضع الربحي للمؤسسة بصورة شاملة ودقيقة، من خلال دراسة قدرتها على تحقيق الأرباح ومدى كفاءتها في استغلال مواردها المتاحة. ولا يقتصر هذا التحليل على قياس حجم الربح المحقق فقط، بل يتعداه إلى تفسير مصادره، وبيان العوامل المؤثرة فيه، ومدى استدامته على المدى القصير والطويل. كما يتيح هذا التحليل إمكانية وضع تصورات مستقبلية مبنية على أسس علمية، مما يساعد الإدارة في رسم سياسات مالية واستثمارية أكثر رشادة وفعالية.[2]

ويمكن تطبيق تحليل الربحية على مختلف المؤسسات، سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية، وسواء اتخذت شكل مؤسسات فردية أو شركات أشخاص أو شركات أموال، إذ إن جوهر التحليل يرتكز على العلاقة بين النتائج

[1]–عبد اللطيف محيطفي، عبد القادر مراد، «أثر إستراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية»، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة غرداية وجامعة الأغواط، العدد 12، 2011، ص 11.

[2]–محمد مطر، التحليل المالي: الإطار النظري والتطبيقات العملية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، 2004، ص 215.

المحققة والموارد المستخدمة، وهي علاقة قائمة في جميع الأنشطة الاقتصادية دون استثناء. ومن هنا تبرز أهميته كأداة قياس عامة لمدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية.

ويُعدّ تحليل الربحية أداة محورية بالنسبة للجهازين المالي والإداري داخل المؤسسة، حيث يمثل وسيلة تشخيص دقيقة تكشف عن مستوى كفاءة الأداء وفعالية القرارات المتخذة. فمن خلال المقارنة بين نتائج فترات زمنية متتالية، يمكن للإدارة التعرف على اتجاهات النمو أو التراجع، وتحديد نقاط القوة التي ينبغي تعزيزها ونقاط الضعف التي تتطلب المعالجة. كما يسمح هذا التحليل بإجراء مقارنات معيارية مع مؤسسات أخرى تنشط في نفس القطاع، الأمر الذي يساعد على تقييم المركز التنافسي للمؤسسة ومدى قدرتها على الصمود في بيئة تتسم بالمنافسة والتغير المستمر.[1]

ولا تقتصر أهمية تحليل الربحية على الإدارة الداخلية فحسب، بل تمتد لتشمل مختلف الأطراف الخارجية ذات العلاقة بالمؤسسة، كالمستثمرين والمقرضين والموردين وحتى الجهات الرقابية. فالمستثمر يهتم بمعدلات العائد على استثماره ومدى نمو قيمة أسهمه، في حين يركز المقرض على قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية تضمن سداد الديون وفوائدها في آجالها المحددة. أما الموردون فينظرون إلى الربحية كمؤشر على استقرار المؤسسة واستمرارية تعاملها التجاري.

ويهدف إطار تحليل الربحية إلى التأكد من قدرة المؤسسة على تخفيض تكلفة التمويل إلى أدنى مستوى ممكن، وتحقيق معدلات عائد مرتفعة على الأموال المستثمرة، سواء كانت أموالًا ذاتية أم مقترضة. كما يسعى إلى تعظيم الربح القابل للتوزيع دون الإخلال بمتطلبات التوسع والنمو، وضمان قيام الأرباح بوظائفها الاقتصادية، مثل تمويل الاستثمار، وتكوين الاحتياطات، وتعزيز المركز المالي. إضافة إلى ذلك، يسهم تحليل الربحية في دعم هدف تعظيم قيمة المؤسسة، من خلال العمل على رفع قيمتها السوقية وزيادة ثقة المتعاملين معها.

ويتضمن تحليل الربحية أربعة محاور مترابطة ومتكاملة. أولها تحليل ربحية المبيعات، الذي يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق هامش ربح من رقم أعمالها. وثانيها تحليل ربحية الأصول، الذي يبيّن مدى كفاءة استخدام الأصول في توليد الأرباح. وثالثها تحليل ربحية رأس المال المملوك، والذي يعكس العائد المتحقق للملاك أو المساهمين. أما المحور الرابع فيتمثل في تحليل قدرة الربحية على سداد الالتزامات، حيث يتم تقييم مدى كفاية الأرباح لتغطية الأعباء المالية وضمان الاستقرار المالي للمؤسسة. ومن خلال التكامل بين هذه المحاور، تتشكل رؤية شاملة ودقيقة عن الأداء الربحي للمؤسسة وآفاقه المستقبلية.

[1] – زوبيدة محسن، وآخرون. (ديسمبر، 2016). أبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسات البترولية – دراسة ميدانية بمجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار .*مجلة رؤى اقتصادية*، (2)6، ص 120-135.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الربحية

لقياس الربحية توجد عدة مقاييس شائعة مثل العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، والعائد على الاستثمار (ROI)، وغيرها. وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على العائد على الأصول كمتغير تابع أساسي.

أولاً: العائد على الأصول (Assets of Return – ROA)

يُعد مؤشر العائد على الأصول، المعروف أيضًا بمعدل العائد المحاسبي أو القابلية الإيرادية (Power Earning)، من أبرز المؤشرات التحليلية المستخدمة في تقييم أداء شركات الأعمال، لما له من أهمية لكل من الإدارة والمالكين والمستثمرين. ويقيس هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من كل وحدة نقدية مستثمرة في الأصول، أي أن ارتفاع العائد على الأصول يدل على كفاءة العمليات التشغيلية والقرارات المالية المتخذة من قبل الإدارة المالية.

مزايا العائد على الأصول:

1. سهولة عملية الحساب والتنفيذ.
2. توافقه مع المفاهيم المحاسبية المتعلقة بالدخل وعائد الاستثمار.
3. احتسابه يأخذ في الاعتبار جميع التدفقات النقدية المحققة من النشاط، ويعبر عنه كنسبة مئوية تسهّل المقارنة.[1]

القيود والانتقادات:

على الرغم من أهميته، إلا أن مؤشر ROA يعاني من بعض العيوب، من أبرزها:

لا يعطي معنى دقيقًا للنسب المالية ما لم يتم مقارنتها بمعيار مناسب أو قيمة تاريخية.

يجب أن تُحلل جميع النسب المالية ضمن منظومة متكاملة لتقديم صورة حقيقية عن أداء الشركة، فالاعتماد على نسبة واحدة قد يعطي نتائج مضللة.

غالبًا ما يتم استخراج النسب المالية من البيانات الواردة في الميزانية العمومية عند لحظة زمنية محددة، ما قد يؤثر على دقة الحكم على الأداء الفعلي للشركة.

[1]–أحمد العلي (2018) ، أثر الرفع المالي على السيولة والربحية ، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ، مجلة جامعة البعث ص 190

اختلاف المعالجة المحاسبية لبعض عناصر الميزانية أو قائمة الدخل، مثل طرق احتساب الإهلاك أو الأرباح المحتجزة، يؤدي إلى اختلاف النتائج وتقييم الأداء[1].

كما وُجهت انتقادات خاصة لمؤشر ROA:

يعتمد على صافي الأرباح وليس على التدفقات النقدية، مما قد يؤثر على قرارات الاستثمار ويؤدي إلى قبول مقترحات أقل فاعلية في تعظيم ثروة المالكين أو رفض مقترحات أفضل.

يتجاهل القيمة الزمنية للنقود، فالقيمة الحالية للدينار ليست نفسها مستقبليًا، في حين أن مؤشرات التدفق النقدي تأخذ هذا البعد بعين الاعتبار.

يفترض استخدام طريقة القسط الثابت في احتساب الإهلاك بغض النظر عن طبيعة الاستثمار، مما قد يعطي نتائج مضللة تؤثر على القرار.

ولمعالجة هذه القيود ظهرت المقاييس الحديثة مثل القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والقيمة السوقية المضافة (MVA)، والتي تعالج أوجه القصور في المقاييس التقليدية.[2]

حساب العائد على الأصول (ROA):

$$\text{العائد على الاصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية السنوية}}{\text{إجمالي الاصول}}$$

وفق هذا التعريف، يعكس المؤشر العلاقة بين الأرباح وحجم الأموال المتاحة للإدارة، ويقيس القدرة على تحقيق الأرباح بغض النظر عن طرق التمويل أو الاستثمارات المحددة، مما يجعله من المقاييس الأساسية لتقييم الربحية وكفاءة الإدارة المالية.

العائد على حقوق الملكية (Return on Equity – ROE)

يقيس هذا المؤشر معدل العائد المحقق من استثمار أموال المالكين في المؤسسة. ويُعد ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية مؤشرًا على كفاءة أداء الإدارة، لكنه قد يعكس أيضًا مستوى مخاطرة مرتفعًا نتيجة زيادة استخدام الرافعة المالية. أما انخفاضه فيشير غالبًا إلى تمويل محافظ يعتمد أكثر على القروض أو رأس المال الأقل مخاطرة.

---

[1]- سيف محمد ذيب المبيضين، وآخرون. (2016). أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على تعظيم الربحية في شركات الاتصالات الأردنية .*المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، (4)12، ص 489-510.

[2]- الحكيم محمود أبوالشعر. (2016). دور توظيف المسؤولية الاجتماعية لشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات – دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. (مذكرة ماجستير). كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 1-150.

يُحسب العائد على حقوق الملكية وفق الصيغة التالية:[1]

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

حيث يُقصد بصافي الدخل بعد الضريبة الربح المتحقق من عمليات المؤسسة أو أي مصادر أخرى بعد خصم الضرائب، أما حقوق الملكية فتشمل رأس المال المدفوع مضافًا إليه الاحتياطات والأرباح غير الموزعة، مطروحًا منها جميع الالتزامات طويلة الأجل، وأي موجودات غير ملموسة عند الحديث عن حقوق الملكية الملموسة.

ويُستخدم هذا المؤشر لتقييم كفاءة إدارة المؤسسة في الجانب المالي والمحاسبي، وقياس مهارة الإدارة في استخدام الموارد لتحقيق أفضل عائد ممكن، سواء على مستوى التشغيل (كفاءة استخدام الأصول لتحقيق المبيعات) أو على المستوى المالي لتعظيم العائد على رأس المال المستثمر.

هامش الربح التشغيلي(Operating Profit Margin)

يُعد هامش الربح التشغيلي مؤشرًا مهمًا لقياس الربحية الناتجة عن النشاط الأساسي للمنشأة فقط، دون احتساب الإيرادات والمصاريف غير التشغيلية والضرائب. ويعكس هذا المؤشر العلاقة بين الربح التشغيلي وإجمالي المبيعات، ويُظهر مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من أنشطتها الأساسية. وباختصار، كلما ارتفع هامش الربح التشغيلي، دل ذلك على كفاءة إدارة العمليات التشغيلية وقدرتها على توليد الربح من النشاط الرئيس للشركة[2].

$$\text{هامش الربح التشغيلي} = \frac{\text{الربح التشغيلي}}{\text{المبيعات}} \times \mathbf{100}$$

هامش صافي الربح(Net Profit Margin)

[1]- قاسمي السعيد، وآخرون. (2017). المسؤولية الاجتماعية كخيار فعال لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر . *مجلة اقتصاديات المال والأعمال*، (04)01، ص 25-40.

[2]- مقدم وهيبة. (2014). تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية – دراسة تطبيقية عن عينة من مؤسسات الغرب الجزائري. (رسالة دكتوراه في علوم التسيير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، ص ص 1 -220.

هامش صافي الربح هو مؤشر يعكس العلاقة بين صافي الربح وإجمالي المبيعات، ويُستخدم لتقييم الربحية النهائية للمؤسسة بعد احتساب جميع المصاريف والضرائب. يمكن تعديل حساب هذه النسبة وفقًا لاحتياجات التحليل، مثل استبدال صافي الربح بالعائد قبل تكاليف الفائدة أو العائد بعد احتساب الفائدة والضرائب.

ويجب على المحلل عند قياس فاعلية الشركة أن يأخذ في الاعتبار استبعاد أي دخل أو مصاريف غير عادية أو غير متكررة، بحيث يكون التركيز على الربح الناتج مباشرة عن النشاط الأساسي للمؤسسة. هذا الأسلوب يضمن تقديم صورة دقيقة عن كفاءة الشركة في تحقيق أرباحها من أنشطتها التشغيلية الأساسية[1].

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

هامش الربح الإجمالي(Gross Profit Margin)

يُعد هامش الربح الإجمالي من أهم النسب المالية المستخدمة لقياس ربحية الشركة. ويتم حسابه من خلال طرح تكلفة المبيعات من إجمالي المبيعات، ليُظهر الفرق بين الإيرادات المباشرة وتكاليف الإنتاج أو الشراء. بعد ذلك، يقسم الفرق الناتج على إجمالي المبيعات للحصول على نسبة مئوية تُعرف بهامش الربح الإجمالي.

تعكس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على تغطية التكاليف المباشرة للإنتاج أو البيع، بالإضافة إلى المصاريف الإدارية والتشغيلية الأخرى، والوصول إلى صافي الربح. كلما ارتفع هامش الربح الإجمالي، دل ذلك على كفاءة الشركة في إدارة تكلفة المبيعات وتحقيق أرباح أعلى من أنشطتها الأساسية[2].

$$\text{هامش اجمال الربح} = \frac{\text{اجمالي الربح}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

العائد على رأس المال العامل (Return on Working Capital – ROWC)

[1]– أحمد فؤاد المدهون. (2017). أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على تعظيم الربحية في المصارف التجارية المحلية العاملة في فلسطين – دراسة ميدانية. (مذكرة ماجستير). كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص ص 1-160.

[2]– جديدي روضة، وجديدي سميحة. (07-06 ديسمبر 2017). الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية كتوجه استراتيجي لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .*ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر* .جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر،ص ص 85-100.

يقيس هذا المؤشر قدرة الشركة على إدارة الأصول المتداولة بكفاءة وفعالية، بحيث تحقق أعلى عائد ممكن على أصولها، مع تقليل المدفوعات المتعلقة بالالتزامات قصيرة الأجل. ويُعرف رأس المال العامل بأنه الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل، ويُحسب العائد على رأس المال العامل وفق المعادلة التالية:

$$\text{العائد على رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{رأس المال العامل}}$$

يساعد هذا المؤشر الإدارة على تقييم لاكفاءة استغلال الموارد القصيرة الأجل وتحقيق أقصى استفادة ممكنة منها في الأنشطة التشغيلية.

العائد على الاستثمار (Return on Investment – ROI)

يمكن تعريف العائد على الاستثمار بأنه معدل العائد الذي يساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي يولدها المشروع مع التكاليف المطلوبة لتنفيذه، ويهدف إلى قياس قدرة المشروع على تحقيق أرباح ومعرفة مدى كفاءة استخدام الأموال المستثمرة. ويُعتبر هذا المؤشر مهمًا للإدارة لتقييم أداء المشروع مقارنة بالمنافسة والمشاريع الأخرى. عند حساب العائد على الاستثمار، يمكن استخدام التدفقات النقدية قبل الضرائب أو بعدها، مع إمكانية تضمين مصروفات الاستهلاك أو استبعادها. الشائع هو استخدام التدفقات النقدية الجارية قبل الضرائب واستبعاد مصروفات الاستهلاك. ويُحسب العائد على الاستثمار بالمعادلة التالية:[1]

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الاستثمارات}}$$

حيث تمثل الاستثمارات أو رأس المال المستثمر مجموع رأس المال الثابت ورأس المال المتداول. كما يمكن تحليل العائد على الاستثمار من خلال مكونين فرعيين:

صافي الربح ÷ المبيعات = نسبة الربح بالنسبة للمبيعات.

المبيعات ÷ الاستثمارات = معدل دوران رأس المال.

هذا التحليل يسمح بفهم كيفية استخدام الشركة لمواردها لتحقيق عوائد مرتفعة وكفاءة تشغيلية ومالية متكاملة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الربحية

[1]– زرقون، ج. ا. (2015). دور الأطراف الخارجية للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية – دراسة حالة وكالات شركات التأمين في ولاية ورقلة .*مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*، (4)2، ص ص 55-70.

تعتبر الربحية أحد المؤشرات الرئيسة لنجاح المؤسسات الاقتصادية، وهي تعكس قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية من نشاطها التشغيلي. وتتأثر الربحية بعدة عوامل داخلية وخارجية يمكن أن تحدد مستوى الأداء المالي للمؤسسة.

أولًا: العوامل الداخلية المؤثرة على الربحية

1. **إدارة التكاليف التشغيلية:** تُعد السيطرة على التكاليف التشغيلية والتحكم بها من أهم العوامل الداخلية التي تؤثر على مستوى الربحية داخل المؤسسة، لأنها تمثل جزءًا كبيرًا من إجمالي النفقات التشغيلية. فزيادة الكفاءة في استخدام الموارد مثل المواد الخام، العمالة، والمعدات، تساعد على تقليل الهدر والخسائر غير الضرورية، مما ينعكس مباشرة على صافي الربح. كما أن السيطرة الجيدة على التكاليف تتيح للإدارة القدرة على تحديد الأنشطة أو العمليات التي تستهلك موارد أكثر من اللازم، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسينها أو إعادة تنظيمها. إضافة إلى ذلك، تساعد الإدارة على التخطيط المالي بشكل أفضل، ووضع ميزانيات دقيقة، واتخاذ قرارات استثمارية أكثر فاعلية، بما يضمن استدامة الربحية على المدى الطويل. ومن خلال هذه السيطرة، تصبح المؤسسة أكثر قدرة على مواجهة الضغوط الاقتصادية الخارجية، والمنافسة في السوق، وتحقيق عوائد مالية أعلى دون زيادة غير مبررة في التكاليف[1].

هيكل رأس المال:

يشير هيكل رأس المال إلى النسبة بين التمويل الذاتي (رأس المال الذي يقدمه الملاك أو المساهمون) والتمويل بالدين (القروض والالتزامات المالية الأخرى)، ويعتبر من العوامل الداخلية الرئيسية التي تؤثر على الربحية. فالتوازن بين التمويل الذاتي والدين يحدد تكلفة رأس المال للمؤسسة؛ فكلما زادت نسبة التمويل بالدين، زادت التزامات الفوائد التي يجب سدادها، مما قد يقلل من صافي الربح إذا لم تُدار بشكل فعال. بالمقابل، الاعتماد المفرط على التمويل الذاتي قد يقلل من العائد على رأس المال المستخدم بسبب محدودية الموارد. لذلك، يُعد هيكل رأس المال الأمثل هو الذي يوازن بين تكلفة الأموال والمخاطر المالية، بحيث يُمكّن المؤسسة من تمويل استثماراتها بكفاءة، وزيادة قدرتها على تحقيق أرباح أعلى، مع الحد من المخاطر المرتبطة بالديون أو نقص السيولة. كما يؤثر هيكل رأس المال على القدرة التنافسية للمؤسسة، لأنه يمنحها مرونة أكبر في التوسع وتحقيق أهدافها الاستراتيجية دون تعريضها لمخاطر مالية كبيرة[2].

---

[1]- الخطيب، سامي. (2018). *إدارة التكاليف وتحليل الربحية*. دار الفكر الحديث، عمان، ص ص 112 .

[2]- العروي، محمد. (2019). *التمويل والربحية في المؤسسات الاقتصادية*. دار الرافدين للنشر، بغداد، ص ص 75 .

الإنتاجية والكفاءة التشغيلية:

كلما كانت المؤسسة أكثر إنتاجية وكفاءة في عملياتها، كلما تمكنت من تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة حجم الإنتاج أو جودة الخدمات المقدمة، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على مستوى الربحية. فالإنتاجية تعني الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة، سواء كانت موارد بشرية أو مادية، وتقليل الهدر والخسائر الناتجة عن سوء التخطيط أو ضعف الرقابة على العمليات. أما الكفاءة التشغيلية فتشير إلى قدرة المؤسسة على تنفيذ الأنشطة والعمليات بأقل تكلفة ممكنة وفي الوقت المناسب، مع الحفاظ على الجودة المطلوبة. الجمع بين الإنتاجية العالية والكفاءة التشغيلية يسهم في تحسين صافي الأرباح، ويمنح المؤسسة ميزة تنافسية في السوق، لأنه يمكنها تقديم منتجات أو خدمات بأسعار تنافسية دون التأثير على هوامش الربح. كما أن تحسين هذه العوامل يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات استراتيجية أفضل، مثل الاستثمار في التقنيات الحديثة أو إعادة توزيع الموارد بما يخدم أهداف المؤسسة على المدى الطويل[1].

ثانيًا: العوامل الخارجية المؤثرة على الربحية

1. **الظروف الاقتصادية العامة**

تعتبر الظروف الاقتصادية العامة من العوامل الخارجية الأساسية التي تؤثر على مستوى الربحية في المؤسسات، وتشمل مؤشرات مثل معدلات التضخم، أسعار الفائدة، ومستوى الطلب على المنتجات والخدمات في السوق. فارتفاع التضخم يؤدي إلى زيادة تكاليف المواد الخام والأجور والمصاريف التشغيلية الأخرى، مما قد يقلل من صافي الأرباح إذا لم تتمكن المؤسسة من نقل هذه الزيادة إلى أسعار البيع. كما أن تغير أسعار الفائدة يؤثر على تكلفة التمويل بالدين، وبالتالي على قدرة المؤسسة على الاستثمار والتوسع. أما مستوى الطلب على المنتجات والخدمات فيحدد حجم المبيعات والإيرادات المحتملة، فالطلب المرتفع يسمح بتحقيق أرباح أكبر، بينما انخفاض الطلب قد يقلل من القدرة على تغطية التكاليف الثابتة والمتغيرة. لذلك، يجب على الإدارة متابعة هذه الظروف الاقتصادية عن كثب ووضع استراتيجيات مرنة للتكيف معها، مثل تعديل الأسعار أو تحسين كفاءة العمليات لضمان استدامة الربحية[2].

التنافسية في السوق:

تعد قوة المنافسة في السوق من العوامل الخارجية المؤثرة بشكل مباشر على مستوى الربحية في المؤسسات الاقتصادية. فوجود عدد كبير من المنافسين أو وجود منافسين يقدمون منتجات وخدمات مماثلة بأسعار أقل يمكن أن يضغط

[1]- الحسني، فؤاد. (2020). *تحليل الأداء المالي للمؤسسات*. دار الثقافة الجامعية، القاهرة،ص ص 134 .

[2]- المقدسي، خالد. (2017). *الاقتصاد الجزئي للمنشآت*. دار النهضة العلمية، عمان، ص ص 98 .

على المؤسسة لتخفيض أسعارها، مما يقلل من هامش الربح الإجمالي. كما أن المنافسة الشديدة قد تدفع المؤسسة إلى زيادة الإنفاق على التسويق أو تحسين جودة المنتجات والخدمات، مما يزيد من التكاليف التشغيلية ويؤثر على صافي الأرباح. بالمقابل، إذا كان السوق أقل تنافسية، أو تمتلك المؤسسة ميزة نسبية في منتجاتها أو خدماتها، فإنها تستطيع تحديد أسعار أعلى وتحقيق أرباح أكبر دون فقدان حصة السوق. لذلك، يجب على الإدارة تحليل قوة المنافسة باستمرار وتطوير استراتيجيات مبتكرة مثل التميز في الخدمة، الابتكار في المنتجات، أو تحسين الكفاءة التشغيلية للحفاظ على ربحية المؤسسة وزيادة قدرتها التنافسية[1].

التشريعات والسياسات الحكومية:

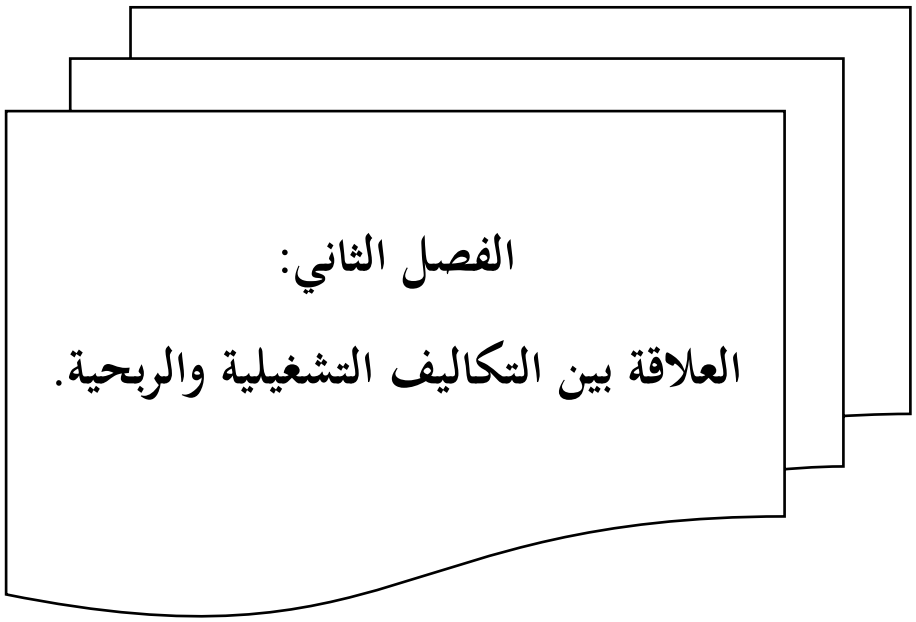
تعتبر التشريعات والسياسات الحكومية من العوامل الخارجية المهمة التي تؤثر على مستوى الربحية في المؤسسات الاقتصادية، إذ تشمل الضرائب المباشرة والرسوم والاشتراكات المختلفة، بالإضافة إلى القوانين الاقتصادية والتنظيمية التي تحدد كيفية ممارسة النشاط التجاري. فالضرائب والرسوم تزيد من تكلفة الإنتاج وتقلل من صافي العائد، بينما القوانين الاقتصادية قد تفرض التزامات إضافية على المؤسسات، مثل معايير السلامة أو البيئة، مما يرفع التكاليف التشغيلية. بالمقابل، قد توفر بعض السياسات الحكومية حوافز أو إعفاءات ضريبية تشجع على الاستثمار وتساعد على زيادة الربحية. لذلك، يجب على الإدارة متابعة التشريعات والسياسات الاقتصادية بشكل مستمر، وتحليل تأثيرها على التكاليف والإيرادات، واتخاذ القرارات المناسبة للتكيف مع أي تغييرات، لضمان استدامة الربحية وتحقيق أفضل النتائج المالية.[2]

[1]- الزبيري، يوسف. (2021) .استراتيجيات الربحية وإدارة المنافسة .دار البيان للنشر، عمّان،ص ص 121

[2]- العلي، أحمد. (2020) .*القوانين المالية والربحية المؤسسية* .دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص ص 89.

خاتمة الفصل

خلاصة ما توصل إليه هذا الفصل تشير إلى أن الربحية في المؤسسات الاقتصادية تتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وتشكل التكاليف التشغيلية أحد أهم العناصر الداخلية المؤثرة عليها. فقد تبين أن السيطرة على التكاليف، وتحقيق الكفاءة والإنتاجية العالية، وكذلك إدارة هيكل رأس المال بشكل مناسب، تساهم بشكل مباشر في تحسين صافي الربح وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة. من ناحية أخرى، تلعب العوامل الخارجية مثل المنافسة في السوق، الظروف الاقتصادية العامة، والتشريعات والسياسات الحكومية دورًا هامًا في تحديد مستوى الربحية، مما يستدعي من الإدارة مراقبة هذه العوامل والتكيف معها باستمرار. وعليه، يمكن القول إن الإدارة الفعالة للتكاليف والتحليل الدقيق للربحية مع الأخذ في الاعتبار العوامل المؤثرة، يعدان ركيزتين أساسيتين لضمان استدامة الأداء المالي وتحقيق النمو المستمر للمؤسسة.



الفصل الثاني:

العلاقة بين التكاليف التشغيلية والربحية.

الفصل الثاني:العلاقة بين التكاليف التشغيلية والربحية .

تمهيد

يشكل الفصل الثاني من هذا البحث إطارًا تحليليًا لفهم العلاقة بين التكاليف التشغيلية والربحية في المؤسسات الاقتصادية. فالتحكم في التكاليف التشغيلية يمثل أحد العناصر الأساسية في إدارة الموارد وتحقيق الأداء المالي الفعّال، إذ أن أي زيادة غير مدروسة في التكاليف تؤثر مباشرة على صافي الربح وهامش الربحية.

يتناول هذا الفصل في المبحث الأول أثر التكاليف التشغيلية على أداء المؤسسة، من خلال تحليل كيفية تأثيرها على المبيعات والإنتاج، وسبل إدارة التكاليف وتحسين الأداء، بالإضافة إلى استراتيجيات تقليل التكاليف دون الإضرار بالجودة .بينما يركز المبحث الثاني على العلاقة المباشرة بين التكاليف التشغيلية والربحية، مستعرضًا نماذج نظرية توضح تأثير التكاليف على الربح، مع تقديم دراسات سابقة تسلط الضوء على تجارب الشركات المختلفة في التحكم في التكاليف وتعظيم الأرباح.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم رؤية شاملة ومتكاملة للعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على التكاليف التشغيلية، وكيفية توظيف هذه المعلومات لتعظيم الربحية وتحسين كفاءة المؤسسة على المدى القصير والطويل.

المبحث الأول: تأثير التكاليف التشغيلية على أداء المؤسسة

المطلب الأول: تأثير التكاليف التشغيلية على المبيعات والإنتاج

تلعب التكاليف التشغيلية دورًا حيويًا في تحديد كفاءة العمليات الإنتاجية وحجم المبيعات في المؤسسة الاقتصادية، فهي تمثل الإنفاق المالي المباشر على المواد الخام، العمالة، المعدات، والخدمات المساندة. إذ أن ارتفاع التكاليف التشغيلية يؤدي غالبًا إلى زيادة تكلفة المنتج النهائي، ما قد يرفع سعره في السوق، ويقلل بالتالي من جاذبيته للمستهلكين، وينعكس سلبًا على حجم المبيعات والأرباح. على الجانب الآخر، تمكن الإدارة من التحكم في التكاليف التشغيلية وخفض الهدر من تقديم منتجات وخدمات بأسعار أكثر تنافسية، مما يزيد من القدرة على جذب العملاء، ويعزز الحصة السوقية للمؤسسة.

بالإضافة إلى ذلك، تؤثر التكاليف التشغيلية على القدرة الإنتاجية للمؤسسة، إذ تحدد الموارد المتاحة لشراء المواد الخام، وصيانة المعدات، وتوظيف العمالة، وتحسين العمليات الإنتاجية. إدارة التكاليف بفعالية تساعد على الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة، وزيادة الإنتاجية، وتقليل الأخطاء والتأخيرات، مما يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات وزيادة حجم الإنتاج. كما تسهم السيطرة على التكاليف التشغيلية في تمكين الإدارة من تحديد خطوط الإنتاج الأكثر ربحية وتوجيه الموارد إليها، الأمر الذي يعزز القدرة التنافسية ويزيد من العائد الإجمالي للمؤسسة[1].

علاوة على ذلك، يرتبط التحكم في التكاليف التشغيلية بتحسين استراتيجيات التسويق والمبيعات، حيث يمكن للإدارة تقديم خصومات أو عروض ترويجية للعملاء دون التأثير على هامش الربح بشكل كبير. كما أن تقليل الهدر والإنفاق غير الضروري يوفر الموارد اللازمة لتطوير المنتجات، الاستثمار في البحث والتطوير، وتحسين مستوى خدمة العملاء، وهو ما يعزز العلاقة بين المؤسسة وسوقها ويؤدي إلى نمو مستدام في المبيعات والإنتاج على المدى الطويل.

المطلب الثاني: إدارة التكاليف التشغيلية وتحسين الأداء

تُعد إدارة التكاليف التشغيلية عنصرًا رئيسيًا في تحسين الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسة الاقتصادية، فهي تتضمن مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تساعد في التخطيط، التنظيم، الرقابة، والتحليل لجميع الموارد المالية المستخدمة في العمليات الإنتاجية والخدمية. وتهدف هذه العملية إلى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد، تقليل النفقات غير الضرورية، وتحقيق أفضل عائد ممكن على الاستثمارات.

- تقوم إدارة التكاليف التشغيلية على تحليل تفصيلي لكل عنصر من عناصر التكلفة، مثل المواد الخام، الأجور، المرافق، والخدمات المساندة. ومن خلال هذا التحليل، تستطيع الإدارة تحديد مصادر الهدر أو

[1]-المنسي، عبد العزيز. (2021) .*محاسبة التكاليف وإدارة القيمة* .دار الثقافة الجامعية، القاهرة، ص 153-154.

التكاليف العالية، واتخاذ قرارات لإعادة توزيع الموارد نحو الأنشطة التي تحقق إنتاجية وربحية أعلى. كما تساعد هذه التحليلات في ضبط الميزانيات السنوية وتخطيط التكاليف المستقبلية بما يتماشى مع أهداف المؤسسة.

- تلعب نظم المعلومات المحاسبية وتقنيات المحاسبة الإلكترونية دورًا مهمًا في إدارة التكاليف التشغيلية، حيث تُستخدم برامج متقدمة لمراقبة العمليات المالية وتشغيل قواعد بيانات دقيقة يمكن من خلالها متابعة التكاليف الفعلية مقابل التكاليف المخططة. وتتيح هذه الأنظمة للإدارة سرعة الاستجابة للتغيرات التشغيلية، وتقليل الانحرافات في الأداء، وتحسين اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالتسعير، التوزيع، والتوسّع.
- لا تقتصر إدارة التكاليف على الجانب المالي فقط، بل تمتد لتشمل تحسين جودة المنتجات والخدمات، مما ينعكس إيجابيًا على رضا العملاء وزيادة القدرة التنافسية. فكلما نجحت المؤسسة في تقليل الهدر وزيادة الكفاءة التشغيلية، أمكنها تخصيص موارد إضافية لتطوير المنتجات، تدريب العاملين، وتحسين الخدمات المقدّمة، وهو ما يسهم في رفع مستوى الأداء العام للمؤسسة على المدى الطويل.
- تُعد إدارة التكاليف التشغيلية جزءًا أساسيًا من الاستراتيجية الشاملة للإدارة المالية داخل المؤسسة. فهي تساعد على توجيه الموارد نحو الأنشطة الأكثر كفاءة وربحية، وتحقيق التوازن بين الجودة، التكلفة، والوقت. ومن هذا المنظور، تُعد إدارة التكاليف أداة قوية تساهم في دعم استدامة الأداء المالي، تعزيز النمو، وتقديم قيمة مضافة للمؤسسة في بيئة اقتصادية تنافسية.

المطلب الثالث: استراتيجيات تخفيض التكاليف دون التأثير على الجودة

تمثل استراتيجيات تخفيض التكاليف دون التأثير على جودة المنتجات أو الخدمات من أهم السياسات الإدارية التي تعتمدها المؤسسات لضمان استدامة الأداء المالي وتحقيق المرونة التنافسية في بيئات اقتصادية متغيرة. وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى تقليل العناصر غير الضرورية من التكاليف التشغيلية، مع الحفاظ على المعايير المطلوبة في الإنتاج والخدمات لضمان رضا العملاء واستمرارية الطلب[1].

- تعتمد المؤسسات على تحسين العمليات الإنتاجية(Process Improvement) ، من خلال تحليل كل مرحلة في سلسلة الإنتاج، وتحديد الأنشطة التي لا تضيف قيمة حقيقية للمنتج أو الخدمة، ثم إعادة تصميمها أو التخلص من الفاقد فيها. تمكن هذه الإستراتيجية المؤسسة من رفع الكفاءة وتقليل الهدر دون

[1]– الشرقاوي، عبد الله. (2023) .*التحكم في التكلفة وجودة الأداء في المؤسسات الصناعية* .دار الفكر الحديث، القاهرة، ص 205–209.

الإخلال بجودة المخرجات، وذلك باستخدام أدوات مثل مخطط التدفق، تحليل القيمة، وتقنيات الإنتاج الرشيق.

- تعد المشتريات الذكية وإدارة الموردين من أبرز الاستراتيجيات المستخدمة لتخفيض التكاليف، حيث تسعى المؤسسة إلى التفاوض على أسعار أفضل مع الموردين، اختيار موردين يقدمون جودة عالية بتكلفة أقل، أو الدخول في عقود طويلة الأجل تضمن استقرار الأسعار. كما يساعد اعتماد نظم تقييم أداء الموردين على ضمان جودة المواد الخام والخدمات المساندة، مما يقلل من التكاليف الناتجة عن العيوب أو إعادة العمل.
- تُعد التدريب وتطوير مهارات العاملين من العوامل التي تسهم في تقليل التكاليف التشغيلية دون الإضرار بالجودة، إذ يؤدي تحسين كفاءة القوى العاملة إلى زيادة الإنتاجية وتقليل الأخطاء الناتجة عن سوء التنفيذ، مما ينعكس إيجابيًا على مستوى الأداء العام للمؤسسة. كما يمكن أن يساهم التحفيز والتدريب المستمر في تعزيز روح الابتكار، ما يثمر عن أفكار جديدة لتقليل التكاليف بشكل مستدام.
- تعتمد المؤسسات على التكنولوجيا الحديثة وأنظمة المعلومات المتقدمة لتحسين التحكم في التكاليف، وذلك عبر استخدام برامج تخطيط موارد المؤسسة(ERP) ، وأنظمة إدارة الجودة، والتحليل الآلي للبيانات التشغيلية. تمكن هذه الأدوات الإدارة من متابعة أداء العمليات في الوقت الحقيقي، تحديد نقاط الضعف مبكرًا، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة دون التأثير على جودة المنتجات أو الخدمات.
- يمكن أن تتضمن استراتيجيات تخفيض التكاليف إعادة هندسة الأعمال (Business Process Reengineering)، وذلك من خلال دراسة شاملة للعمليات الأساسية وتبسيط الإجراءات، أو أتمتة بعض الوظائف الروتينية، مما يقلل من تكلفة الوقت والجهد المبذولين في تنفيذ المهام، دون الإخلال بجودة المخرجات.

المبحث الثاني: أثر التكاليف التشغيلية على ربحية المؤسسات الاقتصادية

المطلب الأول: تحليل العلاقة بين التكاليف التشغيلية والربحية

تُعد العلاقة بين التكاليف التشغيلية والربحية واحدة من أهم العلاقات المالية التي تحدد مدى نجاح المؤسسة في إدارة مواردها وتحقيق أهدافها الاقتصادية. فالتكاليف التشغيلية تمثل نفقات المؤسسة على الأنشطة اليومية مثل شراء المواد الخام، الأجور، الطاقة، والصيانة، بينما الربحية تُعبّر عن الفرق بين الإيرادات والتكاليف، أي هي المقياس النهائي لنجاح المؤسسة في تحويل مواردها إلى عوائد مالية[1].

تتضح هذه العلاقة عندما تقوم المؤسسة بتحليل كيف تؤثر التكاليف التشغيلية على صافي الأرباح:

- زيادة التكاليف التشغيلية دون زيادة مماثلة في الإيرادات تؤدي إلى انخفاض في الربحية، لأن كل وحدة تكلفة إضافية تُستهلك من الربح المحتمل .
- انخفاض التكاليف التشغيلية مع الحفاظ على مستوى الإنتاج والإيرادات يؤدي إلى تحسين الربحية، لأن المؤسسة تحتفظ بجزء أكبر من العائد بعد تغطية النفقات .

كما أن تحليل العلاقة يُظهر أن الربحية ليست فقط نتاج التكاليف والإيرادات، بل تتأثر أيضًا بكيفية توزيع هذه التكاليف عبر الأنشطة المختلفة داخل المؤسسة. فالتكاليف غير الفعّالة – مثل الهدر في المواد، ضعف استخدام الطاقة، أو سوء استغلال العمالة – قد تُسهم في زيادة التكاليف التشغيلية دون أن تضيف قيمة حقيقية، مما يؤثر سلبًا على كفاءة المؤسسة وربحيتها.

ومن جهة أخرى، يؤدي فهم هذه العلاقة إلى تمكين الإدارة من تحديد استراتيجيات فعّالة للتحكم في التكاليف دون التأثير على جودة المنتجات أو مستوى الخدمة. فعندما تفهم المؤسسة كيف تؤثر كل عنصر من عناصر التكلفة على صافي الربح، يمكنها وضع سياسات تعمل على تحسين العمليات، إعادة توزيع الموارد نحو الأنشطة ذات العائد الأعلى، واستخدام التكنولوجيا لزيادة الكفاءة.

كما تتداخل التكاليف التشغيلية والربحية مع العوامل البيئية والمؤسسية الأوسع التي تشمل التنافس في السوق والظروف الاقتصادية العامة، ما يجعل تحليل العلاقة بينهما ليس مجرد تحليل حسابي بل تحليل استراتيجي يساهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة التي تدعم الاستدامة المالية للمؤسسة على المدى الطويل.

---

[1]– النجاري، حسين أحمد. (2023). *الربحية وإدارة التكاليف التشغيلية: تحليل استراتيجي في المؤسسات الصناعية والخدمية* .دار الفكر الاقتصادي، القاهرة، ص 115–120.

المطلب الثاني: نماذج نظرية تشرح تأثير التكاليف على الربح

تعد النماذج النظرية أداة مهمة لفهم العلاقة بين التكاليف التشغيلية والربحية، إذ توفر إطارًا تحليليًا يساعد المؤسسات على تفسير كيفية تأثير التكاليف على الأداء المالي واتخاذ القرارات الاستراتيجية. ومن أبرز هذه النماذج النظرية[1]:

- ✓ **نموذج التكلفة–الربح(Cost–Profit Model)**

يُعد نموذج التكلفة–الربح من أقدم وأبسط النماذج التحليلية التي تستخدم لفهم العلاقة بين التكاليف التشغيلية والربحية. يقوم هذا النموذج على **مبدأ أساسي** :الربح الصافي هو الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية، أي:

صافي الربح=الإيرادات الكلية–التكاليف الكلية

ويشير هذا المعادلة البسيطة إلى أن زيادة التكاليف التشغيلية دون زيادة مقابلة في الإيرادات ستؤدي مباشرة إلى تقليل الربحية، في حين أن تقليل التكاليف مع الحفاظ على مستوى الإيرادات سيؤدي إلى زيادة صافي الربح.

يتميز هذا النموذج بالعديد من الاستخدامات العملية داخل المؤسسات الاقتصادية، حيث يمكن للإدارة من خلاله[2]:

1. **تقييم أداء المؤسسة المالي**:إذ يوفر طريقة سريعة لتقدير أثر التغيرات في التكاليف على الأرباح المتوقعة، سواء كانت تكاليف ثابتة أو متغيرة .
2. **اتخاذ قرارات التسعير**:يساعد على تحديد الحد الأدنى للأسعار التي تغطي التكاليف وتحافظ على هامش الربح المطلوب .
3. **تخطيط الإنتاج**:يمكن استخدامه لتقدير مستوى الإنتاج المطلوب لتحقيق أرباح محددة، أو لتحديد أثر التغيرات في حجم الإنتاج على الربحية .
4. **تحليل الحساسية**:يتيح النموذج دراسة كيف تؤثر التغيرات في التكاليف التشغيلية أو الإيرادات على صافي الربح، مما يساعد على وضع استراتيجيات للتعامل مع المخاطر المالية .

[1]– البكري، سامي محمد. (2023) .*نماذج تحليل التكاليف والربحية في المؤسسات الاقتصادية* .دار الفكر الحديث، عمان، ص 132–138

[2]– البكري، سامي محمد. (2023 .(*نماذج تحليل التكاليف والربحية في المؤسسات الاقتصادية* .دار الفكر الحديث، عمان، ص 132–138.

ويعتبر النموذج أيضًا أداة هامة في تحسين الكفاءة التشغيلية، إذ يُظهر بوضوح العناصر التي تسهم في ارتفاع التكاليف ويسمح للإدارة باتخاذ إجراءات لتحسين استخدام الموارد، مثل خفض الهدر في المواد الخام، تحسين إنتاجية العمالة، وتقليل التكاليف غير الضرورية في العمليات اليومية.

بالتالي، فإن نموذج التكلفة—الربح لا يقتصر دوره على كونه مجرد أداة حسابية، بل يشكل إطارًا استراتيجيًا يمكن من خلاله إدارة الموارد المالية بشكل أكثر فعالية، وتحقيق التوازن بين التكاليف والإيرادات بما يضمن استدامة الربحية في المؤسسات الاقتصادية.

- ✓ **نموذج نقطة التعادل(Break–Even Analysis)**

يعتمد **نموذج نقطة التعادل** على مبدأ أساسي يتمثل في **تحديد مستوى المبيعات الذي يغطي جميع التكاليف الثابتة والمتغيرة**، بحيث يكون صافي الربح عند هذه النقطة صفرًا. بمعنى آخر، تُعد نقطة التعادل هي الحد الأدنى من المبيعات اللازم لتغطية التكاليف التشغيلية دون تحقيق ربح أو تكبد خسارة.

يُعد هذا النموذج أداة فعالة للإدارة المالية، إذ يتيح[1]:

1. **تقييم المخاطر المالية**:من خلال معرفة حجم المبيعات المطلوب لتغطية التكاليف، يمكن للمؤسسة تقدير مدى تعرضها للخسارة في حال انخفاض الطلب أو زيادة التكاليف غير المتوقعة. يساعد هذا التحليل على وضع خطط احتياطية مثل تعديل حجم الإنتاج أو مراجعة الأسعار .
2. **تخطيط الإنتاج والمبيعات**:يوفر النموذج أداة لتحديد **الحد الأدنى من الإنتاج والمبيعات** الذي يجب تحقيقه لضمان استمرارية الربحية. يمكن تطبيق هذا على مستوى المؤسسة ككل أو على منتجات محددة، ما يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات دقيقة بشأن تخصيص الموارد .
3. **تحديد حدود التكاليف المقبولة**:يساعد نموذج نقطة التعادل على **تحديد الحد الأقصى للتكاليف التشغيلية** التي يمكن تحملها دون التأثير على الربحية. فإذا تجاوزت التكاليف هذه الحدود، يصبح تحقيق الربح غير ممكن إلا بزيادة الإيرادات أو تخفيض النفقات في عناصر أخرى .
4. **دعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية**:يمكن استخدام النموذج لتقدير أثر التغييرات المحتملة في الأسعار، حجم الإنتاج، أو التكاليف على الربحية. كما يمكن محاكاة سيناريوهات متعددة لتحديد الاستراتيجيات

[1]–الجابري، ناصر. (2023) .*إدارة التكاليف ونموذج نقطة التعادل في المؤسسات الاقتصادية* .دار الفكر الحديث، عمان، ص 101–108.

الأكثر فعالية في تحسين الأداء المالي، مثل إدخال منتجات جديدة، تحسين الكفاءة التشغيلية، أو إعادة هيكلة العمليات .

5. **دمج التحليل مع الأدوات الحديثة:** يمكن الجمع بين نموذج نقطة التعادل وبرامج التحليل المالي ونظم المعلومات الإدارية لتحليل البيانات بشكل أكثر دقة، ومراقبة الأداء الفعلي مقارنة بالتوقعات، **مما يعزز** القدرة على التحكم في التكاليف وتحقيق الأرباح المستهدفة .

يُعد نموذج نقطة التعادل **أداة أساسية لفهم العلاقة بين التكاليف والربحية**، ويساعد الإدارة على اتخاذ قرارات مالية وتشغيلية مستنيرة، مع ضمان الاستدامة المالية للمؤسسة على المدى الطويل.

نموذج هامش المساهمة(Contribution Margin Model)

يعتمد **نموذج هامش المساهمة** على حساب الفرق بين الإيرادات المباشرة والتكاليف المتغيرة لكل وحدة منتجة، وهو ما يُعرف باسم **هامش المساهمة** .يمثل هامش المساهمة القيمة التي يساهم بها كل منتج في تغطية التكاليف الثابتة للمؤسسة وتحقيق صافي الربح.

يتمثل الهدف الأساسي من هذا النموذج في **تحديد المنتجات أو الخدمات الأكثر ربحية**، بحيث يمكن للإدارة تركيز الموارد على الأنشطة التي توفر أعلى مساهمة في الربح، وتقليل الاهتمام بالمنتجات ذات المساهمة الأقل أو تعديل استراتيجية التسعير والإنتاج لها.

كما يساعد النموذج على[1]:

1. **تحليل التأثير المالي للزيادة أو النقص في الإنتاج:** إذ يمكن تقدير كيف تؤثر التغييرات في حجم المبيعات على الربح الإجمالي وصافي الربح .
2. **تحسين تخصيص الموارد:** من خلال معرفة أي المنتجات تحقق أعلى هامش مساهمة، يمكن توجيه الموارد والجهود الإنتاجية نحو هذه المنتجات لتعظيم الربحية .
3. **اتخاذ قرارات التسعير والترويج:** يتيح هذا النموذج فهم العلاقة بين السعر والتكلفة المتغيرة لكل منتج، ما يساعد على وضع استراتيجيات تسعير تنافسية دون التأثير على الربح الصافي .
4. **تخطيط الإنتاج والربحية:** من خلال دمج بيانات هامش المساهمة مع بيانات التكاليف الثابتة، يمكن تحديد حجم المبيعات المطلوب لتغطية التكاليف الثابتة وتحقيق أهداف الربحية المحددة مسبقًا .

[1]- المرابط، أيمن. (2022 .(*تحليل هامش المساهمة وإدارة الربحية* .ص 56–60.

باختصار، يمثل نموذج هامش المساهمة أداة تحليلية مهمة تساعد الإدارة على **السيطرة على التكاليف المتغيرة، تحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتعظيم الربحية** من خلال التركيز على الأنشطة والمنتجات الأكثر تأثيرًا على صافي الربح.

✓ نموذج التكاليف القائمة على النشاط(Activity–Based Costing – ABC)

يمثّل نموذج التكاليف القائمة على النشاط (ABC) تطورًا حديثًا في تحليل التكاليف داخل المؤسسات الاقتصادية، حيث يقوم على تخصيص التكاليف غير المباشرة بناءً على الأنشطة الفعلية التي تستهلك الموارد بدلاً من توزيعها بشكل تقريبي عشوائي. يُمكّن هذا النموذج الإدارة من قياس تكلفة كل منتج أو خدمة بدقة أعلى، إذ إن كل نشاط يتم تحديد مصدره وكيفية تحميله على عناصر التكلفة، مما يُظهر صورة أكثر واقعية لعملية الإنتاج وتكلفتها الفعلية.

يساعد نموذج ABC في:[1]

الكشف عن الأنشطة غير الفعّالة والمهدرة للموارد، إذ يتم تحليل الأنشطة المختلفة وتحديد تلك التي لا تضيف قيمة حقيقية، ممّا يمكّن المؤسسة من إعادة تنظيمها أو تقليلها.

تحسين دقة تكاليف المنتجات والخدمات، مما يدعم التسعير الصحيح ويمنح المؤسسة ميزة تنافسية عبر تجنب التسعير غير الواقعي الذي قد يقود إلى خسارة أو انخفاض في الربحية.

اتخاذ قرارات استراتيجية أفضل، مثل إعادة توزيع الموارد، تقليل التكاليف غير الضرورية، تعزيز عمليات الربحية، أو تطوير المنتجات الأكثر كفاءة وربحية.

زيادة الكفاءة التشغيلية، من خلال فهم التكلفة الحقيقية لكل نشاط وتقليل الهدر وزيادة الإنتاجية.

ولا يقتصر دور هذا النموذج على المحاسبة فقط، بل يشمل أيضًا التخطيط المالي طويل المدى، إذ يوفر الإدارة إطارًا لتقدير تأثير أي تغييرات في التكاليف على الأرباح المستقبلية، ويسهم في تحقيق استدامة الربحية، ومواجهة التحديات الاقتصادية والتنافسية المتغيرة بمرونة أكبر.

[1]– العزي، سامي خالد. (2024). تحليل التكاليف الإدارية ونماذجها الحديثة. ص 78–83.

المطلب الثالث: دراسات سابقة حول الموضوع

دراسات جزائرية

الدراسة الأولى:

بلحاج، سامي. (2024) أثر التكاليف التشغيلية على الربحية: دراسة قياسية على شركات بورصة الجزائر

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التكاليف التشغيلية والربحية في شركات بورصة الجزائر للفترة 2018–2023، مع التركيز على فهم كيفية تأثير التكاليف المختلفة، سواء الثابتة أو المتغيرة، على صافي الربح وهامش الربحية. كما تسعى الدراسة إلى تقييم مدى قدرة الشركات على التحكم في التكاليف التشغيلية وتحقيق أعلى مستويات الربحية، من خلال تبني استراتيجيات فعالة لإدارة الموارد والعمليات التشغيلية.

وقد أظهرت النتائج أن ارتفاع التكاليف التشغيلية يؤثر بشكل مباشر وسلبي على صافي الربح، إذ كلما زادت التكاليف دون زيادة مقابلة في الإيرادات، انخفض هامش الربحية للشركات المدرجة في البورصة. كما بينت التحليلات أن الشركات التي تتبع نظم محاسبية حديثة، وتطبق سياسات فعالة للحد من الهدر وتحسين كفاءة العمليات، تستطيع تحقيق أرباح أعلى حتى مع مستويات تكاليف تشغيلية مرتفعة نسبياً.

وبناءً على هذه النتائج، تبين أن السيطرة على التكاليف التشغيلية وتحسين كفاءة استخدام الموارد يشكلان عاملاً رئيسياً لتعظيم الربحية. كما أن دراسة التكاليف بدقة، وتقييم تأثيرها على الأداء المالي، يسمح للإدارة باتخاذ قرارات استراتيجية بشأن التسعير، توزيع الموارد، وإعادة تصميم العمليات الإنتاجية بما يضمن استدامة الربحية ورفع القدرة التنافسية للشركة في السوق.

دراسات عربية:

الدراسة الأولى:

النعيمي، فايز. (2023) أثر التحكم في التكاليف التشغيلية على ربحية الشركات الصناعية في سورية

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر التكاليف التشغيلية على الربحية في الشركات الصناعية السورية، مع التركيز على فهم العلاقة بين التكاليف المتغيرة وهامش الربح. كما تسعى الدراسة إلى اقتراح استراتيجيات عملية لإدارة التكاليف وتحسين الأداء المالي للشركات الصناعية، بما يسهم في زيادة كفاءتها التشغيلية وتعظيم أرباحها.

وقد أظهرت النتائج أن ارتفاع التكاليف التشغيلية، وخصوصاً التكاليف المتغيرة، يؤدي إلى انخفاض هامش الربح بشكل ملحوظ، مما يؤكد أهمية التحكم الدقيق في التكاليف ومراقبتها. كما بينت الدراسة أن الشركات التي تعتمد على سياسات محاسبية فعّالة وأنظمة رقابة داخلية متطورة تستطيع تحسين قدرتها على إدارة التكاليف، وبالتالي زيادة الربحية حتى في ظل ارتفاع بعض التكاليف التشغيلية.

كما تبين أن تطبيق استراتيجيات إدارة التكاليف المناسبة، مثل إعادة توزيع الموارد، تحسين كفاءة العمليات، والحد من الهدر، يسهم بشكل مباشر في تعزيز الأداء المالي للشركات الصناعية، ويعزز قدرتها على المنافسة في السوق بشكل مستدام.

الدراسة الثانية :

الزهراني، نورة. (2024)تقييم أثر التكاليف التشغيلية على الأداء المالي لشركات مدرجة في سوق الأسهم السعودي

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير التكاليف التشغيلية على ربحية الشركات المدرجة في السوق السعودي للفترة 2018–2024، مع التركيز على تحليل العلاقة بين التكاليف التشغيلية والأداء المالي للشركات المختلفة، سواء كانت خدمية أو صناعية. كما تهدف الدراسة إلى تقييم حساسية كل نوع من الشركات للتغيرات في التكاليف التشغيلية، وما إذا كان تأثير هذه التكاليف على الربحية متساوياً بين القطاعات المختلفة، وذلك لتقديم رؤية شاملة تساعد في إدارة التكاليف بكفاءة.

أظهرت النتائج أن ارتفاع التكاليف التشغيلية يرتبط بانخفاض هامش الربحية، خاصة في الشركات الخدمية التي تعتمد على العمالة والخدمات كثيفة الموارد، بينما كانت الشركات الصناعية أقل حساسية نسبياً للتكاليف التشغيلية بسبب مرونتها في إعادة توزيع الموارد وتحسين الإنتاجية. كما تبين أن تطبيق سياسات فعالة للحد من التكاليف وتحسين كفاءة العمليات التشغيلية يساهم في تعزيز الربحية دون التأثير على جودة المنتجات أو الخدمات.

واستناداً إلى هذه النتائج، تبين أن الرقابة الدقيقة على التكاليف التشغيلية وتحليل الحساسية لكل نوع من الشركات يعتبران من الأدوات الاستراتيجية الأساسية للإدارة، حيث يسهمان في اتخاذ قرارات مدروسة حول التوزيع الأمثل للموارد وتحسين الأداء المالي بشكل مستدام.

دراسات أجنبية

الدراسة الأولى:

Smith, J., & Lee, A. (2023): Operating Costs and Profitability in US Public Firms

تهدف هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين التكاليف التشغيلية والربحية في الشركات الأمريكية المدرجة خلال الفترة 2018–2023، مع التركيز على تحديد كيف تؤثر التكاليف التشغيلية على الأداء المالي للشركات، وكذلك دراسة دور التحول الرقمي في تقليل هذه التكاليف وزيادة هامش الربح .كما تسعى الدراسة إلى تقديم استنتاجات عملية لإدارة التكاليف بما يدعم تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وأظهرت النتائج أن التكاليف التشغيلية تمثل عاملاً أساسياً في تحديد مستوى الربحية، حيث أن أي زيادة غير محسوبة في التكاليف تؤدي إلى انخفاض هامش الربح بشكل مباشر. كما بينت الدراسة أن تبني التحول الرقمي، عبر أتمتة العمليات وتطبيق نظم محاسبية وإدارية متقدمة، ساهم بشكل ملموس في تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة الكفاءة التشغيلية، مما انعكس إيجاباً على الربحية.

وبناءً على هذه النتائج، تبين أن التركيز على إدارة التكاليف التشغيلية بشكل دقيق، مع دمج التكنولوجيا الرقمية في العمليات، يعد من الاستراتيجيات الفعالة لتعظيم الأرباح وتحسين الأداء المالي للشركات الأمريكية المدرجة في السوق

الدراسة الثانية:

Wang, L., & Zhao, H. (2022): The Impact of Operating Expense Control on Profitability of Listed Firms in China

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر السيطرة على التكاليف التشغيلية على ربحية الشركات الصينية المدرجة، مع التركيز على فهم الاختلاف في تأثير التكاليف التشغيلية بين الصناعات الثقيلة والخفيفة. كما تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات عملية لإدارة التكاليف بشكل يساهم في تحقيق أقصى ربح ممكن وتحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسات.

وأظهرت النتائج أن السيطرة الفعّالة على التكاليف التشغيلية تسهم بشكل مباشر في تعزيز هامش الربحية، حيث أن الشركات التي تطبق نظم محاسبية دقيقة وتحكم صارم في تكاليف الإنتاج والخدمات تستطيع تحقيق أرباح أعلى. كما تبين أن الشركات في الصناعات الثقيلة تتأثر بشكل أكبر بالتكاليف الثابتة، بينما الصناعات الخفيفة أكثر حساسية للتكاليف المتغيرة، مما يشير إلى ضرورة تبني استراتيجيات مختلفة لإدارة التكاليف حسب نوع الصناعة.

كما بينت الدراسة أن تطبيق توصيات محددة لإدارة التكاليف، مثل تحسين كفاءة العمليات، تقليل الهدر، وإعادة توزيع الموارد، يسهم في رفع الأداء المالي وتحقيق استدامة الربحية، مع الحفاظ على جودة المنتجات والخدمات المقدمة.

الدراسة الثالثة:

Garcia, P., & Muller, S. (2024)Operating Cost Efficiency and Financial Performance: Evidence from Europe and North America

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تأثير كفاءة التكاليف التشغيلية على الأداء المالي لشركات في أوروبا وأمريكا الشمالية خلال الفترة 2018–2024، مع التركيز على فهم كيف تؤثر إدارة التكاليف على الربحية عبر مختلف

القطاعات الاقتصادية. كما تهدف الدراسة إلى مقارنة العلاقة بين التكاليف والربحية بين القطاعات المختلفة لتحديد أيها أكثر حساسية للتكاليف التشغيلية، وتقديم توصيات عملية لتحسين الكفاءة التشغيلية. وأظهرت النتائج أن تحسين كفاءة التكاليف التشغيلية يسهم بشكل مباشر في تعزيز الأداء المالي وزيادة هامش الربحية، إذ أن الشركات التي تعتمد نظم محاسبية دقيقة ومراقبة صارمة للتكاليف تستطيع تقليل الهدر وتحقيق أرباح أعلى. كما بينت الدراسة أن القطاعات الخدمية تميل إلى أن تكون أكثر حساسية للتكاليف المتغيرة مقارنة بالقطاعات الصناعية الثقيلة، التي تتأثر أكثر بالتكاليف الثابتة، مما يشير إلى أهمية تبني استراتيجيات إدارة التكاليف حسب طبيعة كل قطاع.

وبناءً على هذه النتائج، تبين أن تطبيق أساليب فعّالة لتحسين الكفاءة التشغيلية، مثل إعادة تصميم العمليات، الرقابة الدقيقة على الموارد، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، يسهم في تقليل التكاليف غير الضرورية وتحقيق أقصى ربح ممكن للشركات، مع الحفاظ على جودة المنتجات والخدمات واستدامة الأداء المالي على المدى الطويل.

الفصل الثالث :
نموذج قياس أثر التكاليف التشغيلية على ربحية الشركات

الفصل الثالث : نموذج قياس أثر التكاليف التشغيلية على ربحية الشركات

تمهيد

هذا الفصل امتدادٌ للفصول السابقة، حيث يتم الانتقال من الإطار النظري إلى الإطار التطبيقي بهدف تحليل أثر التكاليف التشغيلية على ربحية الشركات، من خلال توظيف أدوات كمية تسمح باختبار الفرضيات وتفسير العلاقات الاقتصادية بدقة.

ويعتمد هذا الفصل على بيانات بانل(Panel Data) ، التي تتيح الجمع بين البعد الزمني والبعد المقطعي، مما يساهم في تحسين جودة التقدير والتحكم في الخصائص الفردية غير المشاهدة، إضافة إلى تحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات بصورة أكثر واقعية.

وفي هذا السياق، يتم عرض الإطار القياسي للدراسة من خلال تقديم نماذج البيانات الساكنة، مع توضيح خصائصها ومنهجية بنائها وتحديد المتغيرات بما يتماشى مع إشكالية البحث.

كما يتم تقدير النماذج المختلفة وإجراء المفاضلة بينها باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة، خاصة اختبار هاسمان(Hausman) ، إلى جانب توظيف طريقة العزوم المعممة بالنظام (System-GMM) لمعالجة المشكلات القياسية وتحسين دقة النتائج.

وفي الأخير، يتم تحليل النتائج من خلال تفسير دلالة المعاملات واتجاهها، بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين التكاليف التشغيلية وربحية الشركات، واستخلاص الاستنتاجات التي تساهم في الإجابة عن إشكالية الدراسة.

المبحث الأول: الإطار القياسي المتبع في التحليل

المطلب الأول: مفهوم نماذج البانل

تُعد نماذج بيانات البانل (Panel Data) من أبرز التطورات الحديثة في مجال الاقتصاد القياسي، نظراً لما توفره من إمكانيات تحليلية متقدمة تسمح للباحث بأخذ كل من البعد الزمني والبعد المقطعي (الفردي أو المكاني) في آن واحد، وهو ما يمثل تطوراً منهجياً مقارنة بالأساليب التقليدية التي تعتمد على البيانات الزمنية أو المقطعية بشكل منفصل.

وقد حظي هذا النوع من النماذج باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية، لما يتيحه من تحسين في كفاءة التقدير الإحصائي، من خلال زيادة عدد المشاهدات ورفع درجات الحرية، إضافة إلى الحد من مشكلات القياس مثل التعدد الخطي والتحيز الناتج عن إهمال الخصائص الفردية غير المشاهدة للوحدات محل الدراسة.

كما تتميز هذه النماذج بقدرتها على تحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات عبر الزمن، والكشف عن السلوكيات غير المرئية التي قد تؤثر على النتائج، فضلاً عن مساهمتها في معالجة مشكلة نقص البيانات وتحسين جودة التنبؤات الاقتصادية، والتقليل من آثار عدم تجانس التباين التي قد تظهر في البيانات الزمنية أو المقطعية.

وعليه، أصبحت نماذج البانل أداة أساسية في الدراسات الاقتصادية التطبيقية الحديثة، خاصة في مجالي الاقتصاد والمالية، لما توفره من نتائج أكثر دقة وواقعية تدعم اتخاذ القرار وتحليل الظواهر الاقتصادية بعمق.

المطلب الثاني: نماذج البانل الساكنة

تُعد نماذج البانل من أهم الأساليب المستخدمة في الاقتصاد القياسي، حيث تسمح للباحث بتحليل البيانات من خلال بُعدين أساسيين يتمثلان في البعد الزمني والبعد المقطعي (الفردي)، مما يمنح إمكانية دراسة نفس الوحدات الاقتصادية عبر فترات زمنية مختلفة، ويساهم في تقديم تحليل أكثر دقة للعلاقات الاقتصادية.

وتتميز البيانات اللوحية (Panel Data) بقدرتها على الجمع بين المعلومات المقطعية والزمنية، حيث يعبر البعد المقطعي عن وحدات مختلفة مثل المؤسسات أو الأفراد أو الدول، بينما يعكس البعد الزمني تطور هذه الوحدات عبر فترات زمنية متعددة سواء سنوية أو فصلية أو شهرية، وهو ما يسمح بفهم أعمق لسلوك الظواهر الاقتصادية.

وتتعدد تطبيقات نماذج البانل، إذ يمكن استخدامها لدراسة العلاقة بين الصادرات والانفتاح التجاري لعدة دول خلال فترة زمنية معينة، أو تحليل العلاقة بين الدخل والاستهلاك عبر الزمن، مما يبرز أهميتها في تفسير الظواهر الاقتصادية المعقدة.

ولتوضيح بنية بيانات البانل، يمكن تقديم مثال تطبيقي يتمثل في دراسة محددات معدل الجريمة كمتغير تابع (عدد الحالات لكل ألف شخص)، مع اعتماد متغيرين تفسيريين هما معدل البطالة (%) وحجم السكان (بالآلاف)، وذلك عبر فترتين زمنيتين ولمجموعة من المدن، مما يوضح كيفية دمج البعدين الزمني والمقطعي في إطار تحليلي واحد.

جدول: مثال منظم لبيانات البانل

المدينة	السنة	عدد السكان (بالالاف)	معدل البطالة (%)	معدل الجريمة
1	1992	1c85	8c7	42c75
1	1998	1c85	1cS	01c70
2	1992	6c42	6c7	61c9S
2	1998	6c42	5c5	S4c90
S	1992	5c1S4	Sc8	18c85
S	1998	5c1S4	7c7	95c76

المصدر real-statisticsccom:، تاريخ الاطلاع 27/12/202S:

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن بيانات البانل تتكوّن من بُعدين أساسيين، حيث يمثّل البعد الأول الوحدات الاقتصادية (المدن)، بينما يمثّل البعد الثاني الزمن (السنوات)، وبالتالي فإن عدد المشاهدات الكلي يساوي حاصل ضرب عدد الوحدات في عدد الفترات الزمنية، أي: $N \times T$.

حيث يمكن ترميز الوحدات الاقتصادية بالرمز $i = 1, 2, \ldots, N$ ، بينما ترمز الفترات الزمنية بالرمز $t = 1, 2, \ldots, T$.

كما يمكن تقسيم بيانات البانل من حيث توفر المشاهدات إلى:

بيانات بانل متوازنة :(Balanced Panel Data) تتميز بأن جميع الوحدات الاقتصادية تخضع لنفس عدد الفترات الزمنية .

بيانات بانل غير متوازنة :(Unbalanced Panel Data) يختلف فيها عدد الفترات الزمنية بين الوحدات، بحيث تمتلك كل وحدة سلسلة زمنية خاصة بها .

وفي هذا السياق، يمكن تقديم المثال التالي الذي يوضح الفرق بين هذين النوعين من بيانات البانل:

جدول2: بيانات البانل المتوازنة وغير المتوازنة

بيانات بانل متوازنة

	i	t	GDP	Consumption	Price
1	1	1980	9,14206153	4,70048037	2,34535718
2	1	1981	9,24657586	4,85203026	2,36755789
3	1	1982	9,29807649	4,89034913	2,52852473
4	1	1983	9,36383369	4,96284463	2,69311929
5	1	1984	9,44208681	5,06259503	2,70394847
6	1	1985	9,50286072	5,14749448	2,7263877
7	1	1986	9,55215545	5,18178355	2,7292636
8	1	1987	9,60326045	5,25749537	2,73954887
9	1	1988	9,6718707	5,35185813	2,76579067
10	1	1989	9,74020362	5,36597602	2,9385268
11	1	1990	9,81743935	5,42934563	2,93015855
12	2	1980	9,15207546	3,95124372	2,74373261
13	2	1981	9,27977315	4,11087386	2,85481366
14	2	1982	9,29155163	4,15888308	2,97297529
15	2	1983	9,36280392	4,24849524	2,91086042
16	2	1984	9,43755562	4,30406509	2,72110462
17	2	1985	9,49829741	4,38202663	2,83238948
18	2	1986	9,53481232	4,4543473	3,00848067
19	2	1987	9,61132881	4,49980967	3,06625131
20	2	1988	9,67325644	4,58496748	3,18265987
21	2	1989	9,71595243	4,67282883	3,25064965
22	2	1990	9,72579526	4,76217393	3,33581228
23	3	1980	9,10052551	4,60517019	2,80486833
24	3	1981	9,19136141	4,68213123	2,78833903
25	3	1982	9,26198361	4,75359019	2,859798
26	3	1983	9,3064684	4,83628191	2,94090115
27	3	1984	9,37822488	4,84418709	3,0435553
28	3	1985	9,41743584	4,93447393	3,08017911
29	3	1986	9,4526589	4,99043259	3,12348764
30	3	1987	9,50315923	5,07517382	3,15734504
31	3	1988	9,58231764	5,18178355	3,18263084
32	3	1989	9,66205273	5,23644196	3,21215328
33	3	1990	9,72752573	5,26785816	3,23254991

بيانات بانل غير متوازنة

	i	t	GDP	Consumption	Price
1	1	1980	9,14206153	NaN	2,34535718
2	1	1981	9,24657586	NaN	2,36755789
3	1	1982	9,29807649	4,89034913	2,52852473
4	1	1983	9,36383369	4,96284463	2,69311929
5	1	1984	9,44208681	5,06259503	2,70394847
6	1	1985	9,50286072	5,14749448	2,7263877
7	1	1986	9,55215545	5,18178355	2,7292636
8	1	1987	9,60326045	5,25749537	2,73954887
9	1	1988	9,6718707	5,35185813	2,76579067
10	1	1989	9,74020362	5,36597602	NaN
11	1	1990	9,81743935	5,42934563	NaN
12	2	1980	9,15207546	3,95124372	2,74373261
13	2	1981	9,27977315	4,11087386	2,85481366
14	2	1982	9,29155163	4,15888308	2,97297529
15	2	1983	9,36280392	4,24849524	2,91086042
16	2	1984	9,43755562	4,30406509	2,72110462
17	2	1985	9,49829741	4,38202663	2,83238948
18	2	1986	9,53481232	4,4543473	3,00848067
19	2	1987	9,61132881	4,49980967	3,06625131
20	2	1988	9,67325644	4,58496748	3,18265987
21	2	1989	9,71595243	4,67282883	3,25064965
22	2	1990	9,72579526	4,76217393	3,33581228
23	3	1980	NaN	4,60517019	2,80486833
24	3	1981	NaN	4,68213123	2,78833903
25	3	1982	NaN	4,75359019	2,859798
26	3	1983	9,3064684	4,83628191	2,94090115
27	3	1984	9,37822488	4,84418709	3,0435553
28	3	1985	9,41743584	4,93447393	3,08017911
29	3	1986	9,4526589	4,99043259	3,12348764
30	3	1987	9,50315923	5,07517382	3,15734504
31	3	1988	9,58231764	5,18178355	3,18263084
32	3	1989	9,66205273	5,23644196	3,21215328
33	3	1990	9,72752573	5,26785816	3,23254991

المصدرUniversity,*IIEconometricsAdvanced*,(2018)HurlinChristophe:

ppc19--17cOrléans,ofUniversityandGenevaof

من خلال بيانات البانل المتوازنة نلاحظ أن عدد الوحدات الاقتصادية يساوي $N = 3$ ، وعدد الفترات الزمنية يساوي $T = 11$ ، وهو ما يعني أن كل وحدة تمتلك نفس عدد المشاهدات عبر الزمن.

في المقابل، تُظهر بيانات البانل غير المتوازنة تباينًا في عدد الفترات الزمنية بين الوحدات، حيث نجد أن الفرد الأول يمتلك $T1 = 7$ فترات، بينما يمتلك الفرد الثاني $T2 = 11$ فترة، والفرد الثالث $T3 = 8$ فترات.

وعليه، فإن العدد الإجمالي للمشاهدات في حالة البيانات المتوازنة يُحسب وفق العلاقة $N \times T = 3 \times 11 = 33$: مشاهدة، في حين يتم حسابه في حالة البيانات غير المتوازنة بجمع عدد الفترات لكل وحدة، أي $T1 + T2 + T3$: $26 = 8 + 11 + 7$ =مشاهدة.

كما يمكن تصنيف بيانات البانل حسب العلاقة بين عدد الفترات الزمنية T وعدد الأفراد N كما يأتي:

ppc5--Sc Calfiornia, of University ,Stata Using Microeconometrics for Methods Data Panel ,(2007) Cameron ColinS

c01/01/2024 le consulté ,wwwcstataccom sur: Disponible

•يُعد هذا الفصل امتدادًا للفصول السابقة، حيث يتم الانتقال من الإطار النظري إلى الإطار التطبيقي القياسي، بهدف تحليل أثر التكاليف التشغيلية على ربحية الشركات، من خلال توظيف أدوات كمية تسمح باختبار الفرضيات وتفسير العلاقات الاقتصادية بدقة.

ويعتمد هذا الفصل على نماذج بيانات البانل(Panel Data) ، التي تتيح الجمع بين البعد الزمني والبعد المقطعي في آن واحد، مما يُحسن من جودة التقدير ويُقلل من مشكلات التحيز المرتبطة بإهمال الخصائص الفردية غير المشاهدة.

وفي هذا السياق، يتم عرض الإطار القياسي للدراسة من خلال تقديم نماذج البانل الساكنة وخصائصها، مع تحديد المتغيرات وصياغة النماذج المناسبة، إضافة إلى اختيار أنسب نموذج اعتمادًا على الاختبارات الإحصائية، خاصة اختبارHausman ، إلى جانب توظيف طريقة العزوم المعممة بالنظام (System-GMM) لمعالجة المشكلات القياسية وتحسين دقة النتائج.

وفي الأخير، يتم تحليل النتائج وتفسيرها من خلال دراسة دلالة المعاملات واتجاهها، بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين التكاليف التشغيلية وربحية الشركات، واستخلاص نتائج علمية دقيقة تساهم في الإجابة عن إشكالية الدراسة.

تصنيف بيانات البانل حسب البعد الزمني

يمكن تصنيف بيانات البانل إلى:

- **بيانات قصيرة:(Short Panel)**

حيث يكون عدد الفترات الزمنية أقل من عدد الوحدات، وغالبًا ما تستخدم في الدراسات الميدانية ذات المدى الزمني القصير .

- **بيانات طويلة:(Long Panel)**

حيث يكون البعد الزمني كبيرًا نسبيًا، مما يسمح بدراسة التطور الديناميكي للظواهر الاقتصادية عبر الزمن .

أبعاد التباين في بيانات البان

تنقسم دراسة التباين إلى ثلاثة مستويات:

- **التباين داخل الأفراد:(Within)**

وهو التغير الذي يحدث داخل نفس الوحدة عبر الزمن .

- **التباين بين الأفراد:(Between)**

وهو الاختلاف بين الوحدات الاقتصادية المختلفة .

- **التباين الكلي:(Overall)**

وهو الذي يجمع بين التغير الزمني والفردي في آن واحد.

[5] ,*StudiesEconomicofReview*Data",PanelforSpecfiicationofTests``Some,(1991)ScBond,andMcArellano,
c297--
277ppc,(2)58

المبحث الثاني : تحديد الشكل الرياضي للنموذج.

بعد تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ضمن نموذج اثر التكاليف التشغيلية على ربحية الشركات يتم في هذه المرحلة صياغة الشكل الرياضي للنموذج. وعليه تأخذ معادلة الدراسة الشكل التالي:

$$ROA_{it}=\beta_0+\beta_1 OC_{it}+\beta_2 SIZE_{it}+\beta_3 LEV_{it}+\varepsilon_{it}$$

ROA_{it}معدل العائد على الأصول. يقاس ب النتيجة الصافية على مجموع الأصول.

$\mathbf{OC_{it}}$التكاليف التشغيلية . يقاس باللوغاريتم الطبيعي لحجم المصاريف التشغيلية.

$\mathbf{SIZE_{it}}$ حجم الشركة. يقاس باللوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول.

$\mathbf{LEV_{it}}$: الرفع المالي . يقاس بمجموع الديون على مجموع الأصول.

المبحث الثالث: تقدير النموذج القياسي وعرض النتائج.

يُخصص هذا الجزء من الدراسة لعرض مختلف مراحل تقدير نموذج البيانات الطولية (Panel Data) لعينة مكوّنة من ثلاث شركات جزائرية خلال الفترة الممتدة من (2019–2024)، وذلك من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات التفسيرية ويتم ذلك عبر تقدير النموذج باستخدام أسلوب البانل الساكن، بما يسمح بتحليل العلاقات القائمة بين المتغيرات في إطار يأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني والقطاعي في آن واحد.

المطلب الأول : تحليل متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع.

اعتمدت الدراسة على أساليب إحصائية وصفية لتحليل البيانات، من خلال استخدام المتوسط الحسابي باعتباره من أهم مقاييس النزعة المركزية، إضافة إلى قياس تشتت البيانات عبر القيم الدنيا والعليا والانحراف المعياري لكل متغير من متغيرات الدراسة

أولا: تعريف المتغير التابع (ربحية المؤسسات)

المتغير التابع في هذه الدراسة هو ربحية المؤسسات، وهو المتغير الذي يسعى الباحث إلى تفسير التغيرات التي تطرأ عليه نتيجة تغير مستوى التكاليف التشغيلية. وتُعرَّف الربحية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من خلال استغلال مواردها وأنشطتها التشغيلية خلال فترة زمنية معينة، وتقاس عادة بمؤشرات مالية مثل معدل العائد على الأصول(ROA) ، ومعدل العائد على حقوق الملكية(ROE) ، وهامش الربح الصافي[1].

ثانيا: تعريف المتغير المستقل (التكاليف التشغيلية)

المتغير المستقل في هذه الدراسة هو التكاليف التشغيلية، وهي مجموع النفقات التي تتحملها المؤسسة نتيجة ممارسة نشاطها التشغيلي العادي بهدف تحقيق الإيرادات، وتشمل مصاريف الإدارة والتسويق والأجور والمصاريف البيعية والتشغيلية الأخرى، دون احتساب التكاليف التمويلية أو البنود غير التشغيلية. ويُفترض في الدراسة أن هذه التكاليف تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على مستوى ربحية المؤسسة[2].

[1] - التحليل المالي باستخدام القوائم المالية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الخامسة، 2013، ص 198–201.

[2] - المحاسبة الإدارية، دار المريخ للنشر، الطبعة العربية، 2009، ص 73–77.

الجدول رقم: (3-1):الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 13.

استنادًا إلى جدول الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة يمكن صياغة التحليل كما يلي:

تحليل الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يبين جدول الإحصاء الوصفي أن متوسط معدل العائد على الأصول (ROA) بلغ **0.4807**، وهي قيمة تقع بين الحد الأدنى **0.3850**والحد الأقصى **0.7223**، مما يدل على أن الشركات محل الدراسة حققت في المتوسط عائداً إيجابياً على أصولها. كما بلغ الانحراف المعياري **0.0955**، وهو مستوى منخفض نسبياً يعكس تجانساً نسبياً في أداء الشركات من حيث الربحية.

أما متغير التكاليف التشغيلية(OC) ، فقد بلغ متوسطه الحسابي **0.0450**، وتراوحت قيمه بين **0.0548-**كأدنى قيمة و**0.1710**كأعلى قيمة. وسجل انحرافاً معيارياً قدره **0.0610**، مما يشير إلى وجود تباين محدود بين الشركات في مستوى التكاليف التشغيلية.

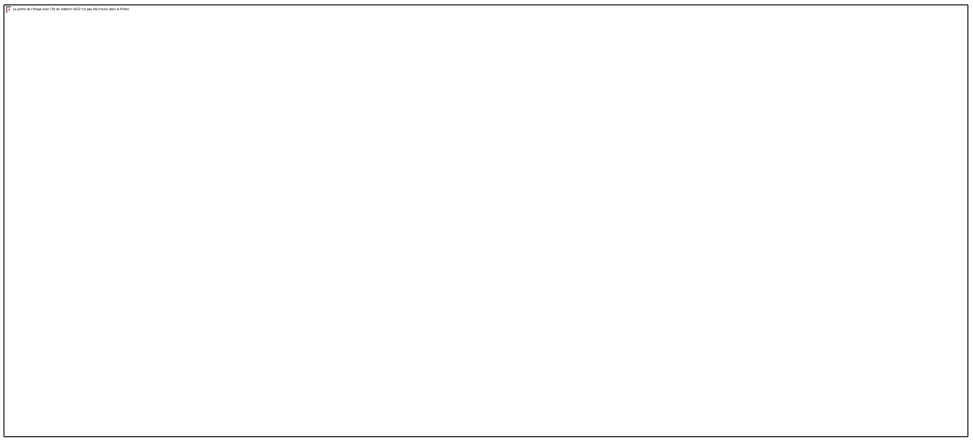
وبالنسبة لمتغير الرفع المالي(LEV) ، فقد بلغ متوسطه **0.3451**، مع قيمة دنيا بلغت **0.0750**وقيمة قصوى بلغت **0.7646**، وهو ما يعكس اختلافاً ملحوظاً في اعتماد الشركات على التمويل بالديون. كما بلغ الانحراف المعياري **0.1966**، مما يدل على وجود تشتت متوسط في مستويات الرفع المالي بين مفردات العينة.

وفيما يخص حجم الشركة(SIZE) ، فقد بلغ متوسطه الحسابي **17.9947**، بينما تراوحت قيمه بين **10.5361**و .**24.7935**كما سجل أعلى انحراف معياري بين المتغيرات بلغ **5.1846**، وهو ما يعكس وجود فروقات واضحة في أحجام الشركات المدرجة ضمن عينة الدراسة.

ثانيا: دراسة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

يهدف تحليل مصفوفة الارتباط الثنائي إلى تحديد طبيعة وقوة العلاقات بين المتغيرات التفسيرية، والتحقق من خلو النموذج من مشكلة التعدد الخطي، بما يضمن استقلالية المتغيرات وموثوقية نتائج التقدير القياسي.

جدول رقم (3-2): مصفوفة قيم الارتباط الثنائي بين مؤشرات الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 13.

يمكن تحليل **مصفوفة الارتباط** كما يلي:

تشير نتائج مصفوفة الارتباط إلى وجود علاقة ارتباط سالبة متوسطة بين **معدل العائد على الأصول (ROA)**و**التكاليف التشغيلية(OC)** بلغت **0.4606-**، ما يدل على أن ارتفاع التكاليف التشغيلية يرتبط بانخفاض ربحية الشركات، وهو ما يتوافق مع المنطق الاقتصادي الذي يفترض أن زيادة التكاليف تؤثر سلباً على الأداء المالي.

كما توجد علاقة ارتباط سالبة بين **ROAوالرفع المالي(LEV) بلغت 0.4261-**، مما يشير إلى أن الاعتماد المتزايد على الديون قد يؤدي إلى تراجع العائد على الأصول نتيجة ارتفاع الأعباء المالية ومخاطر التمويل.

في المقابل، سجلت العلاقة بين **ROAوحجم الشركة(SIZE)** ارتباطاً موجباً ضعيفاً قدره **0.1411**، وهو ما يعني أن الشركات الأكبر حجماً تميل إلى تحقيق عوائد أعلى بشكل محدود، مستفيدة من وفورات الحجم وتحسن الكفاءة التشغيلية.

أما بالنسبة للعلاقات بين المتغيرات المستقلة، فقد بلغ معامل الارتباط بين **OC** و**LEV** نحو **0.3048–**، وبين **OC** و**SIZE** حوالي **0.4243–**، في حين بلغ الارتباط بين **LEV** و**SIZE** نحو **0.3595**. وتعد جميع هذه القيم أقل من **0.80**، وهو الحد الذي يشير عادة إلى وجود مشكلة التعدد الخطي.(Multicollinearity)

وعليه، يمكن القول إن معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة تقع ضمن الحدود المقبولة إحصائياً، مما يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي قوي قد تؤثر على دقة تقديرات نموذج الانحدار، وبالتالي يمكن الاعتماد على المتغيرات المختارة في التحليل القياسي بثقة.

المطلب الثاني: تقدير نماذج بيانات البانل الساكن والمفاضلة بينها وتحليل النتائج.

اعتمدت الدراسة على منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) من خلال تطبيق ثلاثة نماذج قياسية هي: نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية. وتم تقدير هذه النماذج باستخدام طرق المربعات الصغرى المناسبة لكل نموذج، بالاعتماد على بيانات لوحة متزنةلثلاث شركات جزائرية خلال الفترة 2019–2024. ونظرًا لقصر السلسلة الزمنية، لم يتم إجراء اختبار السكون، فيما تم عرض نتائج التقدير وتحليلها في الجداول الخاصة بالدراسة

المتغير التابع: معدل العائد على الأصول						
الفترة: 2019-2024 ، T=6 ، N= 3 ، مجموع مشاهدات البانل : N×T =18 مشاهدة						
المتغيرات	**نموذج الأثر التجميعي**		**نموذج الأثر الثابت**		**نموذج الأثر العشوائي**	
	T.Statistic	**coefficients**	**T.Statistic**	**coefficients**	**T.Statistic**	**coefficients**
Constant	**8.01**	**0.59**	**5.8**	**0.61**	**8.22**	**0.59**
oc	**-3.12**	**-0.95**	**-0.61**	**-0.36**	**-3.20**	**-0.95**
lev	**-3.45**	**-0.31**	**-3.83**	**-0.38**	**-3.54**	**-0.31**
size	**0.58**	**0.00**	**0.17**	**0.00**	**0.6**	**0.00**
R - SQUARED	%57		67%		%57	
PROB (F - STATISTIC)	**0.00**		**0.01**		**0.00**	

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **EVIEWS 13** .

-تشير القيمة الإحصائية لفيشر "F" في كل النماذج المستخدمة إلى وجود معنوية إحصائية لكل نموذج من النماذج الثلاثة.

-تشير القيمة الإحصائية ل "R-squared"أن المتغيرات المستقلة المعتمدة تفسر المتغير التابع بنسبة أكثر من 57% في النماذج الثلاثة.

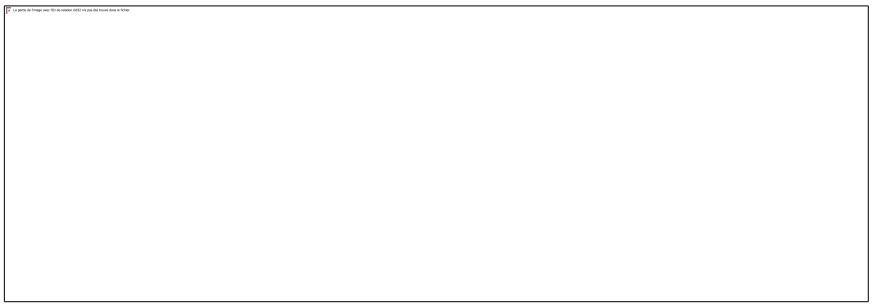
أولا: المفاضلة بين النتائج.

عد تقدير نماذج بيانات البانل، تم إجراء المفاضلة بينها باستخدام اختبار فيشر للمقارنة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، واختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، بهدف اختيار النموذج الأنسب للدراسة.

1. اختبار فيشر للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة.

يعتبر النموذج التجميعي من أبسط نماذج بيانات البانل، حيث يهمل هذا النموذج تاثير البعد الزمني أما نموذج التاثيرات الثابتة فيهدف استخدامه إلى معرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية (سلوك كل شركة) على حدى. لغرض تقدير معلمات هذا النموذج عادة ما تستخدم متغرات وهمية بقدر (n-1) لكي يتم تجنب حالة التعددية الخطية التامة، ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية. يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية ملائما للتقدير في حالة وجود خلل في شروط نموذج التأثيرات الثابتة.

الجدول (3-4):جدول اختبار فيشر



المصدر:برنامج Eviews13

تشير نتائج اختبار فيشر للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة إلى أن قيمة الاحتمال (Prob = 0.2)أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يؤدي إلى قبول الفرضية العدمية واعتماد النموذج التجميعي باعتباره الأنسب لتمثيل بيانات الدراسة.

ثانيا: نتائج تقدير باستخدام النموذج التجميعي.

الجدول رقم(3-5): نتائج الانحدار باستخدام النموذج التجميعي لعينة الدراسة .

المتغير التابع :			
الفترة : 2019-2024 ، T=6 ، N= 3، مجموع مشاهدات البانل : T×N =18 مشاهدة			
المتغيرات	T-statistic	Coefficient	Prob
Constant	8.01	0.59	0.00
Oc	-3.12	-0.95	0.00
Lev	-3.45	-0.31	0.00
Size	0.58	0.00	0.54
R-squared	%57		
Prob(F-statistic)	0.00		
Durbin-Watson stat	2.17		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 13

ثالثا: تقييم النموذج.

بعد اختيار النموذج التجميعي كأفضل نموذج يتلاءم مع معطيات الدراسة ننتقل إلى مرحلة تقييم هذا النموذج وباستخدام معايير إحصائية تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج.

1. الدراسة الإحصائية.

يتمثل التقييم أساسا في اختبار معنوية المعلمات بإستخدام اختبار المعنوية الكلية للنموذج بإستخدام إحصائية فيشر ومعامل التحديد.

معامل التحديد (R^2):

أظهرت نتائج التقدير أن **معامل التحديد(R^2)** بلغ **0.576535**، أي أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في التكاليف التشغيلية(OC) ، والرفع المالي(LEV) ، وحجم الشركة (SIZE) تفسر ما نسبته **57.65%**من التغيرات الحاصلة في معدل العائد على الأصول(ROA) ، بينما تعود النسبة المتبقية البالغة

42.35% إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج أو إلى الخطأ العشوائي. وتُعد هذه النسبة مقبولة في الدراسات المالية والاقتصادية، مما يدل على امتلاك النموذج قدرة تفسيرية جيدة.

كما بلغ **معامل التحديد المعدل**($\mathbf{Adjusted\ R^2}$) حوالي **0.485792**، أي أن المتغيرات التفسيرية تحتفظ بقدرتها على تفسير نحو **48.58%** من التغيرات في المتغير التابع بعد الأخذ بعين الاعتبار عدد المتغيرات المستقلة وحجم العينة، وهو ما يؤكد ملاءمة النموذج وعدم المبالغة في تقدير قوته التفسيرية.

اختبار احصائية فيشر (T. Fisher):

أما فيما يتعلق بـ **المعنوية الكلية للنموذج**، فقد بلغت قيمة إحصائية **F-statistic** نحو **6.353523** باحتمال إحصائي **Prob(F-statistic) = 0.006083**، وهو أقل من مستوى الدلالة **5%** وحتى **1%**. وعليه يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على أن جميع معاملات الانحدار تساوي الصفر وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بوجود تأثير معنوي جماعي للمتغيرات المستقلة على معدل العائد على الأصول.

تقييم الملاءمة الاقتصادية.

من الناحية الاقتصادية، تُظهر نتائج النموذج أن المتغيرات المفسرة المختارة تتمتع بقدرة تفسيرية معتبرة لسلوك معدل العائد على الأصول(ROA) ، حيث بلغ معامل التحديد (R^2) نحو 57.65%، وهي نسبة تعكس مساهمة مهمة للمتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات التي تطرأ على الأداء المالي للشركات. كما أن معنوية النموذج ككل عند مستوى أقل من 1% تؤكد وجود علاقة اقتصادية حقيقية بين المتغيرات المدروسة والمتغير التابع.

وتكشف معاملات الانحدار أن **التكاليف التشغيلية**(**OC**) تؤثر سلباً وبشكل معنوي على معدل العائد على الأصول، حيث إن زيادة التكاليف التشغيلية تؤدي إلى تآكل الأرباح التشغيلية وانخفاض كفاءة استغلال الأصول، وهو ما يتوافق مع النظرية المالية التي تؤكد أن التحكم في التكاليف يعد عاملاً أساسياً في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

كما أظهر **الرفع المالي**(**LEV**) أثراً سلبياً ومعنوياً على العائد على الأصول، مما يشير إلى أن زيادة الاعتماد على الديون قد ترفع من الأعباء المالية وتكاليف التمويل، الأمر الذي ينعكس سلباً على ربحية المؤسسة. وتنسجم هذه النتيجة مع نظرية المفاضلة (Trade-off Theory) عندما تتجاوز المؤسسة المستوى الأمثل للمديونية، فتفوق تكاليف الديون المنافع المتوقعة منها.

في المقابل، لم يظهر **حجم الشركة(SIZE)** تأثيراً معنوياً على معدل العائد على الأصول، رغم أن معامل الانحدار جاء موجباً، وهو ما يدل على أن اختلاف أحجام الشركات محل الدراسة لا يؤدي بالضرورة إلى فروقات جوهرية في مستوى الربحية. ويمكن تفسير ذلك بتشابه بيئة النشاط أو محدودية عدد الشركات والعينة الزمنية المدروسة.

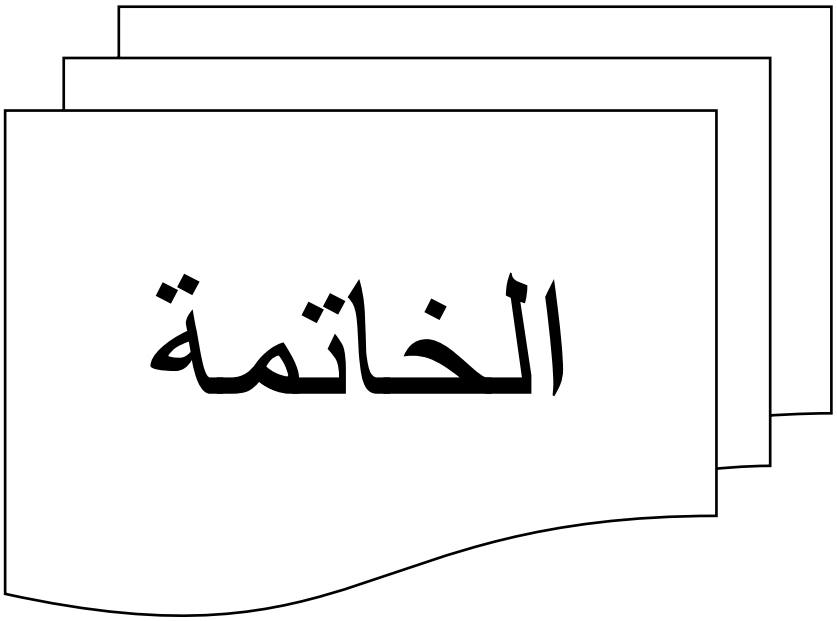
وعليه، يمكن اعتبار النموذج **ملائماً اقتصادياً** لأنه يقدم نتائج تتفق في معظمها مع التوقعات النظرية والمنطق الاقتصادي، حيث يبرز الدور السلبي لكل من التكاليف التشغيلية والرفع المالي في التأثير على الأداء المالي للشركات، مع قدرة تفسيرية مقبولة ومعنوية إحصائية قوية للنموذج ككل.

خلاصة الفصل

خلص هذا الفصل إلى أن التكاليف التشغيلية تمثل عاملًا محوريًا في تحديد مستوى ربحية المؤسسات الاقتصادية، حيث تؤثر بشكل مباشر على صافي الربح وهامش الربحية. وقد أبرز التحليل أن إدارة التكاليف بفعالية، وتحسين كفاءة العمليات، واعتماد استراتيجيات دقيقة للتحكم في التكاليف المتغيرة والثابتة، يعد من العوامل الجوهرية لتعظيم الأرباح وتحقيق استدامة الأداء المالي.

كما أوضحت الدراسات والنماذج النظرية أن التحكم في التكاليف التشغيلية لا يقتصر على خفضها فحسب، بل يشمل تحسين استغلال الموارد وإعادة تصميم العمليات بشكل يضمن الحفاظ على جودة المنتجات والخدمات .ومن خلال استعراض التجارب العملية في الشركات المحلية والدولية، تبين أن المؤسسات التي تتبنى سياسات واضحة لإدارة التكاليف وتوظف التكنولوجيا الحديثة تحقق أرباحًا أعلى وتكون أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق.

بناءً على ذلك، يمثل التحكم في التكاليف التشغيلية أداة استراتيجية أساسية للإدارة، تساعد على تحقيق الربحية المستدامة، وتوفير قاعدة صلبة لاتخاذ القرارات المالية والإنتاجية المستقبلية.


الخاتمة

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة الموسومة بـ »**أثر التكاليف التشغيلية على ربحية المؤسسات – دراسة قياسية لعينة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2024**«، يتضح أن التكاليف التشغيلية تُعد من أبرز المحددات المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، باعتبارها تمثل جانبًا أساسياً من عملية التسيير والتحكم في الموارد. وقد سعت الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين التكاليف التشغيلية والربحية من خلال اعتماد المقاربة القياسية وتطبيقها على عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، بهدف الوصول إلى نتائج علمية تساعد على فهم كيفية انعكاس تغيرات التكاليف على مؤشرات الأداء المالي وربحية المؤسسة.

أولاً: اختبار نتائج الفرضيات

من خلال نتائج الدراسة القياسية والتحليل الإحصائي للبيانات خلال فترة الدراسة، أمكن التوصل إلى ما يأتي:

- **الفرضية الأولى** :*توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التكاليف التشغيلية وربحية المؤسسات الاقتصادية.*

أظهرت نتائج الدراسة تأكيد هذه الفرضية، حيث تبين أن ارتفاع التكاليف التشغيلية يؤدي إلى انخفاض مستويات الربحية، خاصة في المؤسسات التي تعاني من ضعف التحكم في بنود الإنفاق التشغيلي وارتفاع الأعباء التشغيلية مقارنة بالإيرادات المحققة.

- **الفرضية الثانية** :*تؤثر التكاليف التشغيلية بشكل مباشر على حجم المبيعات ومستوى الإنتاج.*

أكدت النتائج وجود تأثير مباشر للتكاليف التشغيلية على النشاط الإنتاجي والتجاري للمؤسسات، إذ إن حسن إدارة هذه التكاليف ينعكس إيجابًا على القدرة الإنتاجية وتحسين حجم المبيعات، بينما يؤدي ارتفاعها إلى تقليص هامش المرونة التشغيلية.

- **الفرضية الثالثة** :*تساهم الإدارة الفعالة للتكاليف التشغيلية في تحسين الأداء المالي وزيادة الربحية.*

تم قبول هذه الفرضية، حيث بينت النتائج أن المؤسسات التي تعتمد آليات فعالة لمراقبة وترشيد التكاليف تحقق مستويات أفضل من الأداء المالي مقارنة بالمؤسسات التي لا تعتمد سياسات واضحة لإدارة التكلفة.

- **الفرضية الرابعة** :*تعتمد المؤسسات الناجحة على نماذج حديثة لتحليل التكاليف من أجل تعظيم أرباحها.*

أظهرت نتائج الدراسة صحة هذه الفرضية، إذ تبين أن تبني أدوات حديثة لتحليل ومتابعة التكاليف يساهم في دعم اتخاذ القرار وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والربحية.

ثانياً: النتائج المتوصل إليها

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الأساسية، من أهمها:

- وجود ارتباط واضح بين مستوى التكاليف التشغيلية ومؤشرات الربحية داخل المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.
- ارتفاع التكاليف التشغيلية دون وجود سياسات رقابية فعالة يؤدي إلى تراجع الأداء المالي وتقليص هوامش الربح.
- تمثل إدارة التكاليف أداة استراتيجية تساعد المؤسسة على تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز قدرتها التنافسية.
- اعتماد التحليل القياسي يوفر تصورًا أكثر دقة لطبيعة العلاقة بين المتغيرات المالية ويساعد على التنبؤ بالأداء المستقبلي.
- تلعب التكنولوجيا والرقمنة دورًا متزايدًا في تحسين كفاءة إدارة التكاليف التشغيلية.
- تختلف درجة تأثير التكاليف التشغيلية على الربحية باختلاف طبيعة نشاط المؤسسة وهيكلها المالي.

ثالثاً: التوصيات

استنادًا إلى النتائج السابقة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات:

- تعزيز نظم الرقابة الداخلية لمتابعة مختلف عناصر التكاليف التشغيلية والحد من الهدر المالي.
- اعتماد أساليب حديثة في إدارة وتحليل التكاليف بما يساهم في رفع كفاءة القرارات الإدارية.
- توجيه المؤسسات نحو الاستثمار في الرقمنة والأنظمة الذكية لتقليل النفقات التشغيلية وتحسين الأداء.
- تطوير مؤشرات مالية دورية لقياس أثر التكاليف التشغيلية على الربحية بشكل مستمر.
- دعم التكوين المستمر للإطارات المالية والمحاسبية في مجال إدارة التكاليف والتحليل المالي.
- تشجيع المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر على تبني استراتيجيات مالية مرنة تتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية.

رابعاً: آفاق البحث

تفتح هذه الدراسة المجال أمام العديد من البحوث المستقبلية، من بينها:

- دراسة أثر التكاليف التشغيلية على القيمة السوقية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.
- تحليل العلاقة بين الرقمنة وتخفيض التكاليف التشغيلية وتحسين الربحية.
- إجراء دراسة مقارنة بين المؤسسات المدرجة وغير المدرجة في السوق المالية الجزائرية.
- دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل التضخم وأسعار الفائدة على العلاقة بين التكاليف التشغيلية والربحية.
- توسيع الفترة الزمنية للدراسة وإدراج مؤشرات مالية إضافية للحصول على نتائج أكثر شمولاً ود


قائمة
المراجع

قائمة المرجع

1. أبو شنب، أحمد. (2019). محاسبة التكاليف: منهج جديد. دار الفكر الأكاديمي، القاهرة.
2. أحمد العلي. (2018). أثر الرفع المالي على السيولة والربحية: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة البعث.
3. أحمد فؤاد المدهون. (2017). أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على تعظيم الربحية في المصارف التجارية المحلية العاملة في فلسطين – دراسة ميدانية (مذكرة ماجستير). كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
4. أحمد حنفي فرج حنفي، وآخرون. (2025). إطار مقترح لقياس تكاليف التشغيل في ظل نظام الإنتاج المعجل. مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية، 05(01)
5. البشير محمد. (2019). أسلوب التكلفة على أساس النشاط ودوره في الرقابة على التكاليف. جامعة المسيلة.
6. البكري، سامي محمد. (2023). نماذج تحليل التكاليف والربحية في المؤسسات الاقتصادية. دار الفكر الحديث، عمّان.
7. الجابري، ناصر. (2023). إدارة التكاليف ونموذج نقطة التعادل في المؤسسات الاقتصادية. دار الفكر الحديث، عمّان.
8. الخطيب، سامي. (2018). إدارة التكاليف وتحليل الربحية. دار الفكر الحديث، عمّان.
9. درويش، محمد حسن. (2018). محاسبة التكاليف: مدخل إداري. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان.
10. زرقون، ج. ا. (2015). دور الأطراف الخارجية للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية – دراسة حالة وكالات شركات التأمين في ولاية ورقلة. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 2(4).
11. زوبيدة محسن، وآخرون. (2016). أبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسات البترولية – دراسة ميدانية بمجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار. مجلة رؤى اقتصادية، 6(2).
12. سيف محمد ذيب المبيضين، وآخرون. (2016). أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على تعظيم الربحية في شركات الاتصالات الأردنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 12(4).
13. عبد الرحيم، محمد حسين. (2019). المحاسبة الإدارية. دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.
14. عبد الله، أحمد محمد. (2020). نظم محاسبة التكاليف. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
15. العبيدي، محمد جاسم. (2015). محاسبة التكاليف. دار المناهج للنشر والتوزيع، عمّان.

16. العروي، محمد. (2019). التمويل والربحية في المؤسسات الاقتصادية. دار الرافدين للنشر، بغداد.

17. الهيتي، خالد أمين. (2017). أساسيات محاسبة التكاليف. دار وائل للنشر، عمّان.

18. النسور، إبراهيم عبد الرحمن. (2016). مبادئ محاسبة التكاليف. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان.

19. نصر، محمد عبد الفتاح. (2019). محاسبة التكاليف الصناعية. دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.

الملاحق:

النموذج التجميعي :

Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares
Date: 04/28/26 Time: 12:17
Sample: 2019 2024
Periods included: 6
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OC	-0.955216	0.305636	-3.125341	0.0074
LEV	-0.318007	0.092082	-3.453505	0.0039
SIZE	0.002164	0.003672	0.589354	0.5650
C	0.594497	0.074196	8.012556	0.0000

R-squared	0.576535	Mean dependent var	0.480716
Adjusted R-squared	0.485792	S.D. dependent var	0.095518
S.E. of regression	0.068494	Akaike info criterion	-2.331003
Sum squared resid	0.065681	Schwarz criterion	-2.133142
Log likelihood	24.97902	Hannan-Quinn criter.	-2.303720
F-statistic	6.353523	Durbin-Watson stat	2.175343
Prob(F-statistic)	0.006083		

النموذج الثابت :

Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares
Date: 04/28/26 Time: 12:17
Sample: 2019 2024
Periods included: 6
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OC	-0.360460	0.590622	-0.610306	0.5530
LEV	-0.382440	0.099743	-3.834265	0.0024
SIZE	0.001035	0.005874	0.176218	0.8631
C	0.610284	0.105125	5.805301	0.0001

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.671103	Mean dependent var	0.480716
Adjusted R-squared	0.534063	S.D. dependent var	0.095518
S.E. of regression	0.065200	Akaike info criterion	-2.361508
Sum squared resid	0.051013	Schwarz criterion	-2.064718
Log likelihood	27.25358	Hannan-Quinn criter.	-2.320585
F-statistic	4.897127	Durbin-Watson stat	2.724424
Prob(F-statistic)	0.011307		

النموذج العشوائي:

Dependent Variable: ROA
Method: Panel EGLS (Period random effects)
Date: 04/28/26 Time: 12:18
Sample: 2019 2024
Periods included: 6
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 18
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OC	-0.955216	0.297659	-3.209097	0.0063
LEV	-0.318007	0.089679	-3.546055	0.0032
SIZE	0.002164	0.003576	0.605148	0.5548
C	0.594497	0.072259	8.227285	0.0000

Effects Specification	S.D.	Rho
Period random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	0.066707	1.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.576535	Mean dependent var	0.480716
Adjusted R-squared	0.485792	S.D. dependent var	0.095518
S.E. of regression	0.068494	Sum squared resid	0.065681
F-statistic	6.353523	Durbin-Watson stat	2.175343
Prob(F-statistic)	0.006083		

Unweighted Statistics

R-squared	0.576535	Mean dependent var	0.480716
Sum squared resid	0.065681	Durbin-Watson stat	2.175343

اختبار فيشر :

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	1.725199	(2,12)	0.2195
Cross-section Chi-square	4.549105	2	0.1028